

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de L'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique

Université Mohamed boudiaf

Faculté des Sciences Economiques

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département de Sciences Economique



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر المداخل الجبائية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية (حالة الجزائر 1990-2013)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

إشراف الأستاذة:

بوديسة محمد

إعداد الطالب:

بن نعامة عبد الكريم

لجنة المناقشة:

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر و عرفان

الحمد لله على سائر نعمه وعلى فضله العظيم أن وفقني وقدرني على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأطهار ما تعاقب الليل والنهار.

يشرفني أن أتقدم بخالص العرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف " بوديسة محمد"، وإلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال المسار الدراسي، كما لا يفوتني أن أشكر زملائي دفعة الماستر 2014-2015، دون أن أنس إمتناني إلى كل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

وأقدم بعميق الشكر والإحترام إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتكريمهم بتقييم هذا البحث.

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليستقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والذي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والذي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

إلى الأرواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب الشهداء العظام

الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم

هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات

الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَعْرِيفٌ بِحَمْدِ اللَّهِ

	فهرس المحتويات
	شكر وعران
	الإهداء
	قائمة الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة
	الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للجباية
08	تمهيد
09	المبحث الأول: ماهية الجباية
09	المطلب الاول: التطور التاريخي للجباية
11	المطلب الثاني: مفهوم الجباية و خصائصها
13	المطلب الثالث: مبادئ الضريبية وأهدافها
17	المبحث الثاني: التنظيم التقني للضريبة
17	المطلب الاول: تصنيفات الضرائب
19	المطلب الثاني: وعاء الضريبة
20	المطلب الثالث: معدل الضريبة
22	المبحث الثالث: النظام الضريبي في الجزائر
22	المطلب الأول : الجباية العادية
26	المطلب الثاني : الجباية البترولية
28	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضريبة
32	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي ونظرياته
34	تمهيد
35	المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي أنواعه ومحدداته
35	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
36	المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي
38	المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي
40	المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي
43	المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

43	المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي
46	المطلب الثاني: النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي
49	المطلب الثالث: النماذج النيو كلاسيكية ونظريات النمو الداخلي
58	المبحث الثالث: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي
58	المطلب الأول: نماذج الكينزيين المحدثين للجباية
61	المطلب الثاني: النماذج النيو كلاسيكية للجباية
66	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر المداخيل الجبائية على النمو الاقتصادي
68	تمهيد
69	المبحث الأول: النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر
69	المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري
76	المطلب الثاني: السياسة الجبائية في الجزائر
82	المبحث الثاني: نموذج قياسي لأثر المداخيل الجبائية على النمو الاقتصادي
82	المطلب الأول: هيكل النموذج القياسي
83	المطلب الثاني: معادلات النموذج وتفسيرها الاقتصادي.
88	المبحث الثالث: تطبيق النموذج على الاقتصاد الجزائري
88	المطلب الأول: طريقة تقدير النموذج
92	المطلب الثاني تقدير معادلات النموذج وتفسيرها
99	الخلاصة
101	خاتمة
104	الملاحق

ص	1- الجداول
72	الجدول رقم (1) : مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
74	الجدول رقم (02): مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-
75	الجدول رقم (03): مكونات برنامج توطيد النمو الاقتصادي
78	جدول رقم (4) تطور الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 1990-2013
79	جدول رقم (05) تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011
80	جدول رقم (06) تطور المرونة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011:
ص	2- الأشكال
52	الشكل رقم (1) نمط النمو الممكن عند سولو
52	الشكل رقم (2) النمو الحرج عند سولو
56	الشكل رقم (3) نموذج النمو المتوازن لدى ميد

مقدمة عامة

يزداد النقاش العالمي حدة من يوم لآخر بخصوص موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويتم التمييز عادة بين عدة أنواع من تدخلات الحكومات في الاقتصاد، فهذا التدخل المباشر من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية و الاستهلاكية، هذا التدخل غير المباشر من خلال أدوات السياسة النقدية و المالية ضمن إطار السياسة الاقتصادية الكلية فالسياسة الاقتصادية بمختلف أشكالها، تعد مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد.

نظرا للتطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي، في ظل التغيرات الاقتصادية التي مسّت المستوى الكلي للاقتصادات العالمية وخاصة النامية، ظهرت فكرة تكوين نظريات للسياسة المالية، اختصت في إيجاد أساليب لمختلف نماذج النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الحضور الفعلي للدولة ودورها في استقرار القوانين و القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي و الإطار العام للسياسة الاقتصادية الدولية، وهذا ما نقصد به (الاستقرار الاقتصادي)، ويقتصر حاليا التركيز على نظريات النمو الداخلي، هذه النظريات ترى أن نسبة النمو على المدى الطويل محددة من طرف السياسة العمومية وبعض العناصر الأخرى فأصبحت بذلك الدراسات النظرية تحتل مكانا بارزا في مجمل الدراسات الاقتصادية.

بالمقابل شهد العقد الحالي إصلاحات واسعة النطاق في معظم البلدان النامية تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و إحداث توازن في ميزانيتها العمومية وكذا في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبية وتشجيع الصادرات ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية وكذا إنعاش دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، ومحاولة إصلاح القطاع العام ضف إلى ذلك محاولة تثبيط الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم على السلع الغذائية ورفع الضرائب على الاستهلاك، وهو الأمر الذي يمكننا من ملاحظة الدور الكبير الذي أصبحت تقوم به الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، ومن هنا استخلاص الدور الذي تلعبه السياسة المالية، فهي تعد

ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي.

إن التصور الحديث للضريبة يضيف عليها بالإضافة إلى البعد المالي بعدا اقتصاديا واجتماعيا يجعل منها أداة تؤثر على السلوك الاستهلاكي والادخاري للعائلات، كما يمكن استخدامها من أجل الرفع من تنافسية المؤسسات الوطنية، ضف إلى ذلك يمكنها تصحيح إخفاقات السوق الناتجة عن نقص تخصيص الموارد وسوء في توزيع المداخل، ومن هنا وجب على الدولة الاهتمام بسياستها الضريبية وجعلها أداة تمكن من رسم خطط التنمية الوطنية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه.

الجزائر بدورها مثلها مثل بقية الدول تسعى إلى الرفع من معدلات نمو اقتصادها خصوصا من أجل مواجهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع الجزائري، ولأجل ذلك عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة شملت جميع الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية خصوصا، كما أن النظام الجبائي كان طرفا مهما في عملية الإصلاح من أجل عصرنته وجعله يواكب التطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الوطني وتمكينه من مسايرة الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره تبرز الإشكالية التالية:

1- الإشكالية العامة:

ما أثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما هي نظرة أهم المدارس لمسألة النمو الاقتصادي ؟
- هل يمكن للسياسة الجبائية أن تساهم في النمو الاقتصادي مع العلم أن السياسة الجبائية هي جزء ضمن سياسة اقتصادية متكاملة؟
- ما قدرة النظام الجبائي الجزائري على التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- هل يمكن إعطاء بعد كمي لظاهرتي المداخل الجبائية مع النمو الاقتصادي بالاستعانة بمعطيات الاقتصاد الجزائري؟

3- الفرضيات:

في إطار معالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سنختبر مدى صحة الفرضيات التالية:

- يعتمد النظام الضريبي الجزائري على مجموعة من القواعد والمبادئ لتطبيق مختلف الضرائب والرسوم.

- من بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي السياسة الجبائية.

- يمكن إعطاء بعد كمي لظاهرتي الجباية والنمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

- المداخل الجبائية تؤثر على مختلف العناصر المحددة للنمو الاقتصادي.

4- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية كل من المداخل الجبائية والنمو الاقتصادي بإعتبار

هذا الأخير دليل على تطور المجتمعات ورفيها وتعتبر المداخل الجبائية من العناصر

المكونة للإيرادات العامة للدولة بحيث كلما كانت الإيرادات أكبر كلما كان مستوى النفقات

أحسن والذين يعتبروا في الأخير ضمن سياسة إقتصادية متكاملة.

5- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى إدراك الأهداف التالية:

- الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية.

- إبراز الأهمية التي تشكلها المداخل الجبائية في الجزائر.

- محاولة استخدام القياس الاقتصادي من أجل إبراز علاقة المداخل الجبائية بالنمو

الاقتصادي .

6- مبررات اختيار الدراسة:

يرجع اختيار موضوع البحث إلى ملاحظتنا و تأملاتنا بخصوص المسيرة التنموية في

الجزائر من عدة مجالات، إلى جانب حداثة الاهتمام بهذا الموضوع في حالة الجزائر.

يمكن أن نحدد بعض الدوافع، نلخصها كما يلي:

-تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه المداخل الجبائية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية.

-نظرا للتطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني، فالدولة تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية وخاصة العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

-التأكد من وجود نقص وفراغ كبيرين فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية الجادة والبحوث التطبيقية التي تتناول هذه الظاهرة وخصوصا الدراسات القياسية التي تهتم بمسألة المداخل الجبائية.

-يعتبر هذا البحث خطوة أولى على طريق البحث العلمي الذي يمكن أن نعمل به مستقبلا.
-التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل الرفع من معدلات نمو اقتصادها بهدف امتصاص ظاهرة البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

7- حدود الدراسة: هناك حدود زمانية وأخرى مكانية

زمانية: يتم معالجة الموضوع في الفترة من 1990 إلى 2013.

مكانية: دراسة حالة الجزائر.

8- منهج وأدوات الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي من أجل توضيف التعاريف وسرد الأفكار، كما استخدمنا المنهج التاريخي من أجل عرض التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير استخدمنا المنهج الرياضي من خلال الدراسة لقياسية لظاهرتي الجباية والنمو الاقتصادي.

09- الدراسات السابقة:

لقد تم الإطلاع على بعض الدراسات والتي لها علاقة بالموضوع أو أحد جوانبه منها:

1- بوجردة سهيلة، الجباية والنمو الإقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة

ماجستير، جامعة الجزائر، 2001. تحت إشكالية: مساهمة الجباية في عملية النمو

الإقتصادي؟ وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن هناك دور متبادل بين الجباية والنمو الإقتصادي.

- أن الجباية تلعب دورا مهما على مستوى هيكل أو تركيبة الناتج نفسه وتوزيع الثروات في المدى الطويل.

2- بختاش راضية، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي (دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006. تحت إشكالية: هل يمكن للسياسة الجبائية أن تكون أداة فعالة في يد الدولة تمكنها من إستهداف معدل النمو الإقتصادي؟ وقد توصل إلى النتائج التالية:

- الجزائر وبعد إنتهاجها لبرامج التعديل الهيكلي تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة بعد فترة الركود التي أعقبت ازمة 1986.

- إختلال الهيكل الضريبي الجزائري واعتماده بشكل كبير على الجباية النفطية والاقتطاعات من المصدر.

3- جوادي علي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011. تحت إشكالية ما هو أثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي؟ وقد توصل إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات العمومية، الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام.

- الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي يلعبان دورا أكثر أهمية في سياق النمو لأنهما يساهمان بالأثر الإيجابي على النمو الإقتصادي، مع اختلاف مساهمة كل واحد منهما.

- العمل على تنسيق السياسة الجبائية مع السياسات الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

- المتغيرة الجبائية تلعب دورا فعلا مثلها مثل المتغيرة النقدية ومن هنا لا يجب الإستهانة بها وإعطائها أكثر أهمية.

10-خطة الدراسة:

شملت دراستنا هذه ثلاث فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول: يتمحور حول الإطار النظري للجباية، تناولنا في المبحث الأول ماهية الجباية وفي المبحث الثاني تناولنا التنظيم التقني للضريبة وفي المبحث الثالث النظام الضريبي في الجزائر.

الفصل الثاني : تطرقنا فيه إلى مفاهيم مختلف نماذج النمو الاقتصادي ،حيث تناولنا فيه، في المبحث الأول مفاهيم النمو الإقتصادي أنواعه ومحدداته أما في المبحث الثاني نظريات ونماذج النمو الإقتصادي، وفي المبحث الثالث النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث : فقد قسمناه إلى ثلاث مباحث أيضا ، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى النمو الإقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر ، وفي المبحث الثاني الى النموذج القياسي لأثر المداخل الجبائية على النمو الإقتصادي وفي المبحث الثالث محاولة تطبيق هذا النموذج على الإقتصاد الجزائري.

11- صعوبات الدراسة:

لا أحد ينكر ما يواجهه الطالب أو الباحث الجامعي من صعوبات أو معوقات و أهم الصعوبات التي واجهتنا تمثلت في:

- صعوبة الحصول على المعطيات ولو أن مصادر بعض المتغيرات تختلف عن بعضها في أماكن أخرى مما صعب علينا تحديدها، وكان يمكن لدراستنا أن تكون أحسن لو حصلنا على بعض المتغيرات الأخرى.
- قلة المراجع في حدود القدرة الممكنة.

تمهيد:

تحظى الجباية في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا لاعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، وهي تشمل كل أنواع الضرائب والرسوم وجميع الاقتطاعات المالية الأخرى، فهي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإجراءات لتغطية نفقات الدولة وتعتبر الضريبة عنصر هام في تغطية نفقات الدولة لذا تطور مفهومها بتطور مفهوم الدولة عبر العصور فهي لا تعتبر مصدر من مصادر تمويل النفقات العامة فقط فهي تشكل الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي، خصوصا بما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي في الدولة، فهي إحدى أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة الحديثة، إضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية عديدة تختلف آثارها باختلاف النظام الاقتصادي السائد. ومن الإلمام بالموضوع فقد خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي للجباية، ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث بالنسبة للمبحث الأول يتضمن ماهية الجباية، أهدافها وقواعدها وأسسها القانونية، أما المبحث الثاني خصص للتنظيم التقني للضريبة، أما المبحث الثالث خصص للنظام الضريبي في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الجباية

تعتبر الجباية من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة نظرا لضخامة الأموال التي توفرها للخرينة العامة للدولة، وقد تزايدت أهميتها بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق أهداف الدولة السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للجباية

كانت الضريبة في العصور القديمة في صورة جزئية يفرضها المنتصر على المهزوم في ظل الإمبراطورية الرومانية حيث أكدت الدولة فرض الضرائب على المحاصيل الزراعية، وعلى السلع التجارية.

مع سقوط الإمبراطورية الرومانية بدأت فترة ما يسمى بالعصور الوسطى في أوروبا والتي امتدت حتى سقوط القسطنطينية في بداية النصف الثاني من القرن 15 ميلادي والتي امتازت بالتفريق بين ملاك الأراضي والطبقة العامة حيث أدى تفكك الدولة الرومانية إلى إنهاء معظم مفاهيم الدولة، وانتهت معها النظم المالية التي عرفت الإمبراطورية الرومانية، وأصبح مالك الأرض عدو صاحب السلطة الإدارية، وهذه الأخيرة أصبحت تشكل الوحدة الاقتصادية والسياسية الجديدة، وبدأ نفوذ الكنيسة يتعزز من خلال ازدياد ممتلكاتها لتصبح من كبار ملاك، هذا الزمن الذي ظهرت فيه بوادر النظام الإقطاعي الأسود بقواه الظالمة ومع ازدياد أعباء السلطة في هذا العصر ازدادت الحاجة إلى موارد إضافية وقد تركزت الضرائب على عامة الشعب فقط، لان رجال الدين نصيبهم الالتزام بالتعليم والخدمة العامة، أما النبلاء اقتصرت وظيفتهم على القوات المسلحة وفي الوقت الذي كانت فيه الضريبة يحصل عليها بشكل استثنائي وتعتبر بمثابة هبة في القرن الثالث عشر، فأصبحت في القرن الرابع عشر ذات طابع عام ومستمر.¹

¹ رفعت المحجوب، المالية العامة، الجزء الثاني، دار النهضة، القاهرة، 1971، ص 27.

في العصر الحديث شهدت الدول العربية نظاما ماليا متقدما حيث يتميز هذا النظام بالعدالة والتكافل الاجتماعي في حين نجد بقية الدول تعاني من أنظمة غير عادلة كالعمل القسري، هكذا أصبح النظام الضريبي في هذه الدول من بين الأنظمة المعمول بها، وجزءا لا يتجزأ منها، إلى درجة بلغت هذه الدول إلى التفتن في إصدار التشريعات والقوانين والتفتيات الضريبية من تحديد أنواعها وأوعيتها ونسبتها، ومختلف الأحكام المتعلقة بها.¹

المطلب الثاني: مفهوم الجباية و خصائصها

أولا: مفهوم الضريبة هناك عدة مفاهيم منها

تعريف 1: الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبي.²

تعريف 2: وتعرف على أنها اقتطاع نقدي أو فريضة نقدية يدفعها الممول (قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا) إلى الدولة دون مقابل وذلك من أجل تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها.³

تعريف 3: الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة لتحقيق أهداف الدولة.⁴

تعريف 4: هي فريضة إلزامية يلزم الممول بأدائها إلى الدولة، تبعا لمقدرته على الدفع، بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة.⁵

من خلال هذه التعاريف يتضح أن الضريبة هي إقتطاع نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين دون مقابل لذلك، وهذا من أجل تغطية النفقات العامة للدولة.

¹قحطان السيوقي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1998، ص28.

²سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص115.

³المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص8.

⁴طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 1999، ص47.

⁵عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1981، ص88.

ثانيا: خصائص الضريبة من أهم خصائص الضريبة ما يلي:

أ . الضريبة التزام نقدي : خلاف لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا ذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، و مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي و ظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.

ب . الضريبة فريضة جبرية: إن الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل أن السلطات العامة، هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفية و موعد دفعها، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد، و هذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم و القروض الاختيارية.

ج . الضريبة تقوم من قبل الدولة: إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبة التي تقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة.

د . الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين: إن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكاليفية، و هذا ما نادى به آدم سميث بقاعدة العدالة أي أن يساهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية على الدفع.

هـ . تفرض الضريبة بلا مقابل: الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها، من الدولة إذا الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة الغير قابلة للتجزئة، التي لا يعرف ما يعود على كل فرد منها بصفته عضوا في الجماعة السياسية التي ينتمي إليها.

و . هدف الضريبة تحقيق المنفعة العامة: إن هذه الصفة هي من أبرز علامات التطور الذي مرت به الضريبة فقد رأى الفكر التقليدي أن هدف الضريبة الأساسي، بل الأوحد في إيراداتها المالية، غير أن الدساتير والقوانين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر منعت استخدام الإيرادات الضريبية، في إشباع الحاجات بل يجب أن تخصص إيرادات الضريبة لتحقيق المنفعة العامة.¹

¹ شامية احمد زهير و خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 146.

المطلب الثالث: مبادئ الضريبة وأهدافها

للضريبة مبادئ متعددة ومن خلالها تكون لها مجموعة من الأهداف.

أولاً: مبادئ الضريبة

لتؤدي الضريبة الأهداف المسطرة وتحقق النتائج المرجوة منها وبالتالي يصبح النظام الضريبي نظاماً سليماً صالحاً، لا بد أن تركز على بعض القواعد والأسس كما يلي:

أ . قاعدة العدالة: مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين.

وإذا كانت عدالة الضريبة هي القاعدة الأولى لسلامتها، فهي تثير الكثير من الجدل والخلاف بين علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والمالية، فما قد يراه البعض محققاً للعدالة قد يراه البعض الآخر غير ذلك، وسيضل تحقيق هذه القاعدة مثاراً لنزاع كبير سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية.

في هذا الشأن ذهب علماء المالية العامة أول الأمر إلى تصور العدالة على أنها وجوب الأخذ بنسبية الضريبة، أي أن تكون النسبة المقطوعة من المادة الخاضعة إلى الضريبة (دخلاً أو ثروة) واحدة، وذلك مهما بلغ مقدار هذه المادة، وقد استند هؤلاء العلماء إلى عدة حجج في تبرير الضريبة النسبية، أهمها تحقيق المساواة في معاملة الجميع، ومنع التحكم في فرض الضرائب بتغيير السعر الذي يطبق من شخص إلى آخر أو من فئة اجتماعية إلى أخرى، أما في العصر الحديث فقد أتجه علماء المالية العامة إلى فكرة أخرى، هي تصاعدية الضريبة رغبة في تحقيق عدالة أكثر بالتميز بين الأفراد بحسب مقدرتهم التكلفة، وكذلك كافة الأجانب القاطنين فيها بدفع الضرائب إلى الدولة، أما العمومية المادية فتتصرف إلى فرض الضرائب على كافة الأموال سواء كانت دخلاً أم ثروات بلا استثناء.¹

وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية أيضاً فإن التشريعات المالية في مختلف الدول تأخذ في الاعتبار عند تقرير الضريبة شخصية الممول ومركزه المالي وحالته الاجتماعية ولهذا صيغت كثير من الضرائب بصيغة شخصية، أي ما يطلق عليه الضرائب العينية مقصوراً على الضرائب الغير مباشرة بأنواعها المختلفة.

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص124.

الفصل الأول.....الإطار المفاهيمي للجباية

ب - قاعدة اليقين: مضمون هذه القاعدة يجب أن تكون محددة بوضوح و بلا تحكم و ينصرف ذلك إلى كل ما يتعلق بالضريبة من تحديد للوعاء و للسعر، و ميعاد الوفاء و طريقة الدفع.

وتؤدى مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته قبل الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها، ولكي يتحقق اليقين بهذا المعنى يلزم أمرين اثنين: أولهما، أن تكون التشريعات المالية واضحة جلية بحيث يفهمها عامة الناس دون عناء أو التباس وثانيهما، أن تجعل الدولة في متناول المكلفين جميع القوانين المتعلقة بما تقرره من ضرائب وما يتفرع عنها من قرارات ولوائح و تعليمات.

ج . قاعدة الملائمة في الدفع: ومضمون هذه و جوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية، و على الأخص فيما يتعلق بميعاد التحصيل و طريقته و إجراءاته، و من هذه الناحية يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل و على إيرادات القيمة المنقولة.

د . قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية: تقضى هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات، حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول و بين ما يدخل خزانة الدولة أقل ما يمكن. وتظهر أهمية هذه القاعدة في العصور الحديثة حيث تتحمل الدولة نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومراقبة الممولين حتى لا يتهربوا من دفعها.¹

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص124.

ثانيا: أهداف الضريبة

1.الأهداف المالية: إن الهدف الرئيسي لتأسيس الضريبة وفرضها هو هدف مالي بحت وذلك من اجل تغطية نفقات الدولة وتغطية التزاماتها المالية والأعباء العامة وتسيير شؤون الدولة سواء ميزانيات التجهيز أو التسيير لهذا يعمل المشرعون على تحقيق هذا الهدف الذي يمكن حصر أهم شروطه في العناصر التالية :

- سن تنظيمات تعمل من خلالها على مراعاة عامل الإنتاجية الضريبية أي الوصول الى الهدف المادي للضريبة بتحصيل اكبر قدر مادي بعد خصم جميع النفقات .
- الوصول لأكبر نسب المرونة من خلال اختيار نظام متكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ودراسة تأثيرات الضغط الضريبي وسعر الضريبة لتفادي انكماش حصيلتها.
- ثبات الضريبة حيث يجب مواجهة التغيرات الاقتصادية وذلك بدراسة المحيط الاقتصادي ومحاولة علاج المشاكل للحفاظ على الحصيلة الضريبية.

2.الأهداف الاقتصادية: من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للضريبة يتوجب مراعاة واخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات منها ¹:

- تفعيل النمو الاقتصادي الدائم من خلال استعمال آليات الضريبة ودفع قطاع معين من خلال تحفيزات متمثلة في إعفاءات أو كبح النشاطات المضرة للاقتصاد برفع الضريبة والحواجز الجمركية من خلال الضريبة الجمركية.
- مراقبة الإنفاق العام ودراسة المؤثرات على التوازن الكلي وتدخل الدولة سواء بزيادة أو خفض الضريبة من اجل الوصول إلى التوازنات المثالية.
- التحكم في الطلب والعرض الكلي من السلع والخدمات لتفادي التضخم أو الانكماش وذلك من خلال رفع الضريبة عند الطلب المتزايد وتحفيز الاستهلاك بخفض الضريبة في حالة الانكماش ومن ثم محاربة الضغط التضخمي والحفاظ على قيمة العملة.
- دعم الاستثمار من خلال دفع القطاعات غير المرغوب فيها وتمييزها في المعاملات الجبائية كذلك حماية الاقتصاد والإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وتحقيق توازن الميزان

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص50-54.

الفصل الأول.....الإطار المفاهيمي للجباية

التجاري بدفع الصادرات والضغط على الواردات التي لها اثر سلبي على المنتج الوطني برفع التعريفات والرسوم الجمركية .

- دفع التشغيل الكامل لقوى الإنتاج وتحقيق التوازنات الاقتصادية بين السوق النقدي وسوق السلع والخدمات .

3. الأهداف السياسية: إن الضريبة تعتبر من بين أدوات رسم السياسة الداخلية والخارجية من خلال اتفاقيات دولية تتم على أساسها التعامل بالمثل في الإخضاع الضريبي وخاصة في ما يتعلق بعمليات التصدير والاستيراد وتكون بارزة كأداة للسياسة الخارجية عن طريق فرض زيادة ،تخفيض أو إلغاء ضرائب ورسوم حسب الاتفاقيات وحسب التكتلات الاقتصادية والسياسية.

4. الأهداف الاجتماعية: تهدف الضريبة من الناحية الاجتماعية إلى تكريس دور الدولة كمشرف على المجتمع وذلك من خلال الدور القومي للضريبة حيث يكون الهدف الأساسي منها الحد من الاستهلاك للمنتجات الضارة بالمجتمع مثل التبغ، المشروبات الكحولية... أيضا للوصول لأهداف التحكم في النمو الديمغرافي فمثلا في الدول التي تعرف كثافة سكانية كبيرة مثل الصين الدولة تفرض غرامات كبيرة في حالة تعدى عدد الأطفال المسموح به، في دول أخرى أين يشجع النسل وهذا نظرا لنسبة الكهولة كبير يشجع جبائيا بمناسبة تعدد الأطفال، والتحكم في مستويات البطالة من خلال إعفاءات جبائية التي تقدم للمستخدم الذي يوفر مناصب شغل إضافية عن طاقته التشغيلية ،كذلك إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة معدومة الدخل، إعادة توزيع المداخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على مدا خيلهم، وبالتالي تقليل حدة التفاوت بين المداخل وتمويل الخدمات العامة.¹

¹ماهر محمد علثم ، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية ،القاهرة ،1994،ص86.

المبحث الثاني: التنظيم التقني للضريبة

المشرع الضريبي يحاول أن يجمع ما بين العدالة الضريبية و أهمية حصيلة الضريبة وهذا ما يطلق عليه مشكلة التنظيم التقني للضريبة، والهدف منه التوفيق بين مصالح المكلف و الخزينة على حد سواء، ونفهم من ذلك أن التنظيم التقني للضريبة هو تلك الإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة و معدلاتها و كيفية تحصيلها.

المطلب الأول: تصنيفات الضرائب

أولاً: التصنيف القائم على طبيعة الضريبة

يتم تقسيم الضرائب وفق هذا التصنيف إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة حيث يجمع الكتاب الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب الدخل والثروة أما الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب على التداول والضرائب على الإنفاق حيث تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة وتوجد عدة معايير للترقية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

معيار التحصيل: يقوم هذا المعيار على أساس علاقة الإدارة الجبائية بالمكلف بالضريبة من حيث طريقة التحصيل، فإذا كانت الإدارة الجبائية تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها بناء على كشوف أو جداول خاصة بالمكلفين ويتم تحصيلها سنوياً، تكون الضريبة مباشرة مثل: الضرائب على الدخل ورأس المال، أما إذا كانت الضرائب تفرض من دون علاقة مباشرة مع المكلف أو يتم تحصيلها نظراً لواقعة اقتصادية فتعتبر ضرائب غير مباشرة مثل الضريبة على الاستهلاك.

معيار نقل العبء: وفقاً لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونياً هو الذي يتحمل عبئها بصورة مباشرة ونهائية ولا يمكنه التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية، بينما تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كان المكلف بها يمكنه نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية.¹

¹ بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-

ثانيا: التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق

- **الضرائب الحقيقية والضرائب الشخصية:** تقوم على قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة كالسلع أو الدخل، أما الضرائب الشخصية فهي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة كالضرائب على الدخل.

- **الضرائب العامة والضرائب الخاصة:** يتعلق الأمر بالوصول إلى وضعية اقتصادية في مجملها أو إلى قيمة إجمالية، أما فيما يتعلق بالضريبة الخاصة فتقع على عنصر واحد من النشاط الممارس من طرف المكلف بالضريبة أو عنصر واحد من دخله.

- **الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة:** عرف الأخذ بنظام الضريبة الوحيدة حيث كانت تفرض على الأراضي الزراعية باعتبارها المصدر الوحيد للإنتاج والثروة، ومع تطور الأنشطة الاقتصادية وعدم ملائمة الضريبة الوحيدة لذلك، دعت الحاجة إلى ضرائب متعددة ترتبط بالنظام الضريبي السائد في الدولة من خلال فرض عدة ضرائب يتخذ كل منها وعاءا ضريبيا خاصا بها.

ثالثا: التصنيف الاقتصادي للضريبة

الهدف من هذا التصنيف هو مراعاة الطابع الاقتصادي للضريبة، ويضم ثلاث فئات هي:

- **الضرائب على الدخل:** يعتبر الدخل الوعاء الأساسي للضريبة لكونه يمتاز بطبيعة متجددة ومتكررة، وهو عبارة عن إيراد نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يتم الحصول عليه بصفة دورية.

- **الضرائب على رأس المال:** تفرض وتدفع من الدخل المحقق، وتتميز بأنها تتخذ رأس المال نفسه وعاء للضريبة، إلا أن سعرها يكون منخفضا بحيث يكفي الدخل الناتج عن رأس المال للوفاء بدين الضريبة.

- **الضرائب على الإنفاق:** وهو نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة، وتفرض على إنفاق الدخل لأغراض الاستهلاك أو على إنفاقه لأغراض الاستثمار، وتحثل الضرائب على الإنفاق مكانة بارزة في الأنظمة الضريبية المختلفة نظرا لغزارة الحصيلة الضريبية الناتجة عنها إضافة إلى سهولة جبايتها وتماشيها مع العدالة الضريبية.¹

¹بوشري عبد الغني، مرجع سابق، ص9.

المطلب الثاني: وعاء الضريبة

إن تحديد وعاء الضريبة يشمل أسلوبين أساسيين هما:

أ- **التحديد الكيفي لوعاء الضريبة (المادة الخاضعة للضريبة):** وهو الأخذ بعين الاعتبار بالظروف الشخصية للمكلف بالضريبة عند فرض الضريبة، وهذا يستدعي التفرقة بين الضريبة الشخصية والضريبة الحقيقية، فالضريبة الحقيقية تفرض على الدخل بغض النظر عن شخصية المكلف بالضريبة أو ظروفه العائلية أو الاجتماعية، أما الضريبة الشخصية فهي التي تفرض على الدخل وتأخذ بعين الاعتبار المركز الشخصي والظروف الشخصية للمكلف بالضريبة

ب- **التحديد الكمي لوعاء الضريبة:** هناك طرق مختلفة لتقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة وتتمثل في استخدام عدة أسس منها:

- طريقة المظاهر الخارجية: تتمثل هذه الطريقة في اعتماد الإدارة الضريبية عند تحديد الضريبة على بعض المظاهر الخارجية، التي تتعلق بالمكلف بالضريبة والتي يكون من السهل على الإدارة الضريبية تقديرها على سبيل المثال تقدير دخل المكلف على أساس القيمة الإيجارية لمنزله، ويبدو واضحا أن هذه الطريقة تتسم بالبساطة وقلة النفقات، إلا أنها طريقة غير منضبطة بشأن تحديد وعاء الضريبة ولا تتناسب المجتمعات المتقدمة.

- طريقة التقدير الجزافي: تقوم هذه الطريقة على أساس تحديد دخل المكلفين تحديدا جزافيا، استنادا إلى بعض المؤشرات مثل القيمة الإيجارية إذ يعد مؤشرا أو دليلا لتحديد دخل صاحب العقار ورقم الأعمال الذي يعد دليلا لمعرفة ربح التاجر، نفس الشيء بالنسبة لأصحاب المهن الحرة.

- طريقة التقدير المباشر: تمثل أكثر انضباطا ودقة من الطرق السالفة الذكر، إذ انها تستند مباشرة إلى معرفة المادة الخاضعة للضريبة إما بالتصريح أو عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة الضريبية.¹

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 248-253.

المطلب الثالث: معدل الضريبة

يقصد بمعدل الضريبة العلاقة أو النسبة بين مبلغ الضريبة والمادة الخاضعة لها وقد عرف النظام الضريبي صوراً متعددة لمعدل الضريبة. فإما أن تكون الضريبة توزيعية أو قياسية وإما أن تكون نسبية أو تصاعدية ويكون تحديد معدل الضريبة على النحو التالي:

أولاً: الضريبة التوزيعية

ويتم فيها تحديد الإيرادات الضريبية المتوقع جبايتها مسبقاً ويتم توزيع مقدارها جغرافياً أي على الأشخاص داخل المنطقة الجغرافية حسب المقدرة التكلفة لهم.

ثانياً: الضريبة القياسية

يحدد فيها سعر الضريبة مسبقاً ولا يعرف مقدار الحصيلة الضريبية إلا بعد جبايتها ويحق للدولة زيادة سعر الضريبة تبعاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي كما أنها تراعي مبدأ العدالة بمراعاة الأوضاع الشخصية للمكلف وتوجد ثلاث صيغ للضريبة القياسية وهي:

1- ضريبة نسبية: وتعرف الضريبة بأنها التي يتحدد سعرها بنسبة مئوية لا تتغير بتغير القيمة الخاضعة للضريبة وتمتاز هذه الطريقة بالعدالة سواء بالنسبة للإدارة الضريبية أو المكلف (سهلة بالنسبة للإدارة أما للمكلف فهي تعامل جميع المكلفين معاملة واحدة).

2- الضريبة التصاعدية: تفرض باختلاف المادة الخاضعة لها، حيث الحصيلة تزداد بنسبة أكبر مع ازدياد قيمة الوعاء الذي يكون مقسم حسب شرائح المجتمع وبدوره يقسم إلى نوعين:

- أسلوب التصاعد بالطبقات: أو ما يعرف بالتصاعد الإجمالي، وتبعاً لهذا الأسلوب يتم تقسيم الوعاء الخاضع للضريبة إلى عدة طبقات متساوية أو غير متساوية.

- أسلوب التصاعد بالشرائح: يطبق فيه معدل الضريبة المتصاعد الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل وليس على الدخل بأكمله.

3- الضريبة التنازلية: وهي عكس الضريبة التصاعدية، حيث أن سعر الضريبة يتناقص بزيادة حجم الوعاء الضريبي، و هي طريقة نادرة الاستعمال.¹

¹ السيد عبد المولي، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص285.

- **تحصيل الضريبة:** هناك عدة طرق لتحصيل الضريبة منها

أولاً: طريقة التوريد المباشر

من خلال هذه الطريقة يلتزم المكلف بدفع الضريبة من تلقاء نفسه، حيث أنه يدفعها دون مطالبة الإدارة أو الدولة بحقوقها، في حين أنها قد أعلمته بالقيمة المقدرة والمستحقة وميعاد الدفع والجهة المختصة في تحصيلها.

ثانياً: طريقة الاقتطاع أو الحجز من المنبع

يتم من خلال هذه الطريقة دفع الضريبة من شخص آخر غير المكلف بها يقوم بدور الوسيط في جمعها (المكلف القانوني) وغالبا ما تكون بطبيعتها ضرائب غير مباشرة تعتبر هذه الطريقة جد فعالة من حيث تزويد إيرادات الخزينة العمومية حيث يتناسب اقتطاعها مع حصول المكلف على الدخل وتكبح محاولات التهرب الضريبي.¹

¹ميدوني سيد أحمد، الإصلاح الجبائي في الجزائر ودور مصالح المراقبة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013، ص23.

المبحث الثالث: النظام الضريبي في الجزائر

نظرا للأهمية التي يحظى بها النظام الضريبي، كونها مؤشرا هاما يعتمد في الحكم على مدى نجاح، أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة، وما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تشكل أداة فعالة لتقييم فعالية السياسة الاقتصادية، التعرف أهم جوانب النظام الضريبي ومكوناته.

المطلب الأول: الجباية العادية

الجباية العادية: هي الجباية ذات الطابع والحق العام، تعود صلاحيتها إلى مستوى مديرية الضرائب، والتي تتميز بالفصل بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.

أولا: الضرائب المباشرة:

تعرف الضرائب المباشرة بتلك المجموعة من الضرائب التي تمس مباشرة الأشخاص وممتلكاتهم والتي تجمع غالبا عن طريق ورد جماعي للاشتراك والتي تذهب مباشرة الى صندوق الخزينة والتي تحتوي على:¹

1. **الضريبة على الدخل الإجمالي:** أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يأتي:

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الـ « ضريبة على الدخل الإجمالي» وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.²

يتكون الدخل الصافي الاجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:

-أرباح مهنية؛

-عائدات المستثمرات الفلاحية؛

-الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، كما تنص عليها المادة

42 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة؛

-عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛

¹ ميدوني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 25.

² الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة رقم 01.

- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية¹.

2. **الضريبة على أرباح الشركات:** تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يأتي:

(تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات و غيره من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات) من خلال هذا التعريف يتضح أن هذه الضريبة هي مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويون، وهي كالتالي:

- الشركات مهما كان شكلها وغرضها.

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.²

3. **الضريبة الجزافية الوحدة:** تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الاجمالي او الضريبة على ارباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الاشخاص الطبيعيين او المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا او تجاريا او حرفيا او مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم اعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار جزائري وكذلك المستثمرون الذين يمارسون أنشطة او بصدد انجاز مشاريع.³

4. **الرسم على النشاط المهني:** يستحق الرسم على النشاط المهني على الايرادات الاجمالية التي يحققها المكفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما ويمارسون نشاطا تخضع ارباحه للضريبة على الدخل الاجمالي، في صنف الارياح غير التجارية، ماعدا مداخل الاشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الاشخاص المعنويين أو

¹قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة رقم 02.

²ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني، دمشق، 2009، ص 185.

³ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 282 مكرر 1 و2.

الفصل الأول.....الإطار المفاهيمي للجباية

الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة، وكذلك رقم اعمال يحققه في المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع ارباحه للضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الارباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على ارباح الشركات.¹

5. الرسم العقاري: حسب المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة الرسم العقاري يمس جميع الملكيات والمباني الموجودة عبر التراب الوطني يحدد الأساس الخاضع للضريبة حسب طبيعة الملكية مبنية أو غير مبنية أيضا إن كان ذو استعمال سكني، تجاري صناعي أو فلاحي.²

6. رسم التطهير: يطبق في البلديات والأماكن التي يتم فيها رفع القمامات المنزلية والمخلفة عن النشاطات التجارية أو الصناعية، فيما يخص قيمة الضريبة فهي تأسس وفق مداوات على مستوى المجلس الشعبي البلدي بعد أخذ رأي الوصاية.³

7. الضريبة على الأملاك: يخضع للضريبة على الأملاك الأشخاص الطبيعيون الذين مقرهم الجبائي في الجزائر وتمس أموالهم المملوكة داخل وخارج الوطن، فيما يخص الذين ليس لهم مقر جبائي في الجزائر فالضريبة تمس الأملاك الموجودة في الوطن فقط يخضع للضريبة على الأملاك المبنية وغير المبنية من أراضي، حدائق... والحقوق العينية العقارية من أموال منقولة من سيارات سفن النزهة، خيول السباق، التحف.⁴

ثانيا: الضرائب غير المباشرة

تعتبر الضرائب غير المباشرة الضريبة التي تمس اكبر قدر من المكلفين حيث انها تدفع على الاستهلاك وتدفع بصفة غير مباشرة من طرف الأشخاص الذين يريدون استهلاك الأشياء أو يريدون الاستفادة من خدمة خاضعة للضريبة مثل الاستيراد، الإنتاج، النقل أيضا عمليات التسجيل والرهن العقاري... الخ تشمل هذه الضرائب ما يلي:

1- الرسم على القيمة المضافة: حسب المادة الأولى من قانون الرسم على رقم الأعمال تعتبر خاضعة للرسم على القيمة المضافة

¹ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة رقم 217.

² قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع نفسه، المادة رقم 248.

³ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع نفسه، المادة رقم 263.

⁴ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع نفسه، المادة رقم 274.

الفصل الأول.....الإطار المفاهيمي للجباية

عمليات البيع حسب شروط البيع بالجملة، العمليات المتعلقة بالنشاط الصناعي، العمليات التي تتجزأ شركات التأمين والبنوك، بيع الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المماثلة، الأشغال العقارية، عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى وجميع عمليات الإيجار وأداء الخدمات والبحث وكذلك الحفلات الفنية ومراكز التسلية والألعاب التي ينظمها الأشخاص والمحقة في الجزائر.

يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته وذلك من خلال معدلين معدل منخفض 7% معدل عادي 17%.

2- الرسم الداخلي على الاستهلاك: يخضع للرسم الداخلي على الاستهلاك الجعة، السيجار، تبغ التنشق والمضغ، السجائر، تبغ التدخين والكبريت يتم حساب الرسم حسب الأساس المعبر عنه بالهكتولتر بالنسبة للجعة، وبالكيلو غرام بالنسبة للمنتجات التبغية، أما بالنسبة للكبريت يتم حسابه على أساس العلبه تحتوي كل منها أربعين عودا.

3- الرسم على المنتجات البترولية: يطبق الرسم على المنتجات البترولية على البنزين غاز، الغاز البترول السائل، أما عن الرسم المطبق فهو يحسب على أساس الهكتولتر 1 دج للهكتولتر.

4- رسم المرور: هذا الرسم يخص منتجين هما الكحول والخمور يتحملها تجار الجملة أما الأساس الخاضع للضريبة فيعبر عنه بالهكتو لتر الموجه للاستهلاك وتوجد تعريفه رسم حسب بيان المنتج.

5- رسم الضمان والتعيير: يفرض هذا الرسم على المواد والمنتجات من الذهب، الفضة والبلاتين حيث يتم تحديده حسب الكمية المباعة المعبر عنها بالوزن الهكتو غرام المباع عند حساب حقوق الضمان يتم خصم مبالغ الرسم على القيمة المضافة عند شراء أو اقتناء الذهب أو الفضة من مبلغ الضمان ، فيما يخص النسب المطبقة فهي كالتالي :

رسم الضمان: -الذهب 4000 دج / هكتوغرام

-البلاتين 10000 دج/ هكتو غرام

-الفضة 150 دج/ هكتوغرام

رسم التعبير: -البلاتين 12دج عن كل ديكا غرام أو جزء منه

-الذهب 6دج عن كل ديكا غرام أو جزء منه

- الفضة إلى غاية 400غرام 4دج عن كل هكتو غرام

6- رسم حقوق التسجيل: تطبق حقوق التسجيل على جميع العقود التي تخضع لإجراءات التسجيل وتخص بصفة أساسية العقود الرسمية والقانونية والمتعلقة بنقل الملكية أو نقل الانتفاع بالأموال العقارية نقل الملكيات عن طريق الوفاة، الهبات، القسمة، التنازل عن أجزاء من الملكية، تأسيس الشركات.

7- حق الطابع: حق الطابع هو الضريبة التي تفرض على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وجميع الوثائق التي تعتبر كسند قانوني.¹

¹ميدوني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 27-30.

المطلب الثاني: الجباية البترولية

تحدد أحكام القانون 86-14 المؤرخ في 19-08-1986، النظام الجبائي الذي يطبق على أحكام التنقيب عن المحروقات والبحث عنها و استغلالها ونقلها بالأنابيب ،وعلى تصنيع الغاز الطبيعي ومعالج الغازات النفطية المميعة و المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض ،وينبع القانون البترولي في القانون المنجمي العام إلا أنه انفصل عنه تدريجيا نظرا للأهمية المعطاة للنشاطات البترولية من طرف البلدان المنتجة، وتتكون الجباية البترولية في الجزائر من:

1- الرسم المساحي: يأخذ بعين الاعتبار المساحة الإجمالية المستغلة ومدة العقد وحسب المادة 55 من القانون 05-07 المؤرخ في 28/04/2007 المتعلق بالنظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث والتنقيب يحسب هذا الرسم على أساس الإحداثيات الجغرافية وتاريخ سريان مفعول العقد هو تاريخ وصل الدفع، ويدفع هذا الرسم سنويا لصالح مديرية كبريات المؤسسات بالدينار أو الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف المحدد من طرف بنك الجزائر يوم الدفع.¹

2- الإتاوة: تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، باستثناء كميات المحروقات المستهلكة في عمليات الإنتاج المباشرة أو الضائعة التي أعيد دمجها في أحد أو العديد من المكامن، ويتم قياسها باستخدام المعدل الشهري للسعر القاعدي.

3- الرسم على الدخل البترولي: يسدد المتعامل الرسم على الدخل البترولي شهريا، والمتمثل في قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخصة سنويا.

4- الضريبة التكميلية على الناتج: يخضع لهذه الضريبة كل شخص يكون طرفا في العقد محسوبة على حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الاهتلاك المنصوص عليها في هذا القانون.

¹ميدوني سيذا حمد، مرجع سابق، ص33

5- الضرائب العامة: ويطلق عليها الضرائب المشتركة وتتمثل في:

الرسم على النشاط المهني، الضرائب المطبقة على الأجور، قيمة إنتاج المحروقات المستخرجة، يطبق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة.¹

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضريبة

تنقسم الآثار الاقتصادية للضريبة إلى نوعين أساسيين

أولاً: الآثار الاقتصادية غير المباشرة

يقصد بها تلك المتعلقة بالضريبة، وهي المشاكل المتعلقة بنقل العبء الضريبي والتي تتمثل في استقرار الضريبة وانتشارها والتخلص من العبء الضريبي كلياً أو جزئياً.

1. استقرار الضريبة: يتمثل في تحديد شخص من يتحمل العبء الحقيقي لها، فإذا تحملها المكلف نهائياً تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة، أما إذا تمكن المكلف من نقل عبئها إلى شخص آخر فإنها تسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة فالاستقرار غير المباشر للضريبة يعني أن المشرع وفقاً لقواعد محددة، قد حدد الشخص المكلف الذي يتعين عليه أن يتحمل عبء الضريبة، فهناك علاقة قانونية بين المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية،

إلا أن العبء النهائي للضريبة في هذا الإطار يتحدد بواسطة الظروف الاقتصادية المتغيرة.

2. انتشار الضريبة: يتأثر دخل المكلف بالضريبة النهائي بعبئها بالنقصان بمقدار ما دفعه ومن دين الضريبة، وذلك يؤثر بصورة مباشرة في إنفاقه على الاستهلاك وبالتالي تناقص دخول من يزودونه بالسلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك بالتبعية إلى تقليل إنفاقهم على الاستهلاك، وهذا يمثل إنقاص في دخول من يزودونهم بالسلع الاستهلاكية وهكذا تنتشر الضريبة بين المكلفين وتؤثر بصورة مباشرة على حجم استهلاكهم، إلا أن انتشار الضريبة لا يستمر إلى ما لا نهاية، ولكن عادة ما تتدخل ظروف وعوامل معينة لتخفف من حدة الانتشار وتؤدي إلى القضاء على فاعليته.

¹ ادريس مفتاح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 28-32.

3. **التخلص من عبء الضريبة:** تمثل الضريبة عبئاً على المكلف بها، يدفعه إلى محاولة التخلص منها بنقل عبئها إلى شخص آخر أو التخلص من عبئها بصورة جزئية أو كلية وهذا لعدم وجود مقابل خاص يعود عليه مباشرة منها وكذلك إحساسه بثقل عبئها بصورة خاصة عندما يكون محملاً بالعديد من الضرائب أو عندما تكون معدلاتها مرتفعة، تجعله يسعى بكل الطرق إلى محاولة التخلص منها تخلصاً مسموح لا يخالف القانون ويسمى "التهرب الضريبي" وتخلص غير مسموح يخالف القانون ويسمى الغش الضريبي الذي يخالف حكم التشريع الجبائي".

أ- **التهرب الضريبي:** يقصد به أن تفرض على تصرف معين كالبيع أو الشراء لكن المكلف بالضريبة رغبة منه في عدم دفع الضريبة يعمل على عدم تحقق الواقعة المنشأة لها، فالتهرب إذاً هو التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة وانتهاك القانون حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حريته في القيام بأي تصرف تكون مضمونة دستورياً، ونفس الشيء بالنسبة للشركات التي تقع مراكزها ومقراتها الاجتماعية في دول أين توجد معدلات الضريبة فيها جد منخفضة، كذلك قد يتجنب الشخص الضريبة عن طريق الاستفادة من ثغرات التشريع الجبائي وبالرغم من أنه قد يكون سيئ النية إلا أنه لا يمكن فرض أية عقوبة عليه ولا يكون أمام المشرع إلا محاولة سد هذه الثغرات.

ب- **الغش الضريبي:** يقصد به ذلك السلوك والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة، وهذا خارج إطار القانون، أي أنها كلها ممارسات غير مشروعة، وقد يتحول التهرب إلى غش ضريبي، فالغش الضريبي يعد تصرفاً غير مشروع ويمثل عدم احترام إرادي لأنه انتهاك لروح القانون وإرادة المشرع، باستخدام طرق احتيالية وتدلّسية من جانب المكلف بالضريبة بقصد التخلص من عبء الضريبة، ومن صور الغش الضريبي الامتناع عن تقديم التصريح الضريبي أو تعمد الكذب في هذه التصريحات، وتقديم بيانات غير صحيحة عن قيمة الوعاء الضريبي أو حقيقة المركز المالي للمكلف بالضريبة أو التمسك بمحتوى سجلات محاسبية غير قانونية أمام المصالح الضريبية أو إخفاء وعاء الضريبة إخفاء مادياً، كما هو الحال بشأن السلع المهربة من الخارج أو من المناطق الحرة.¹

¹ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 262-266.

ثانيا: الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب

1) أثر الضريبة في الاستهلاك: تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره، أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار فالمكفون وخاصة ذوو الدخل المحدودة والمتوسطة، يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها، وتميل أسعارها نحو الانخفاض.

2) أثر الضريبة في الادخار: يتكون الادخار الوطني على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد والادخار العام الذي تقوم به الدولة، ولكي تقوم الدولة بالاستثمارات فإنها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل الدولة ويكون أثرا إيجابيا إلا أن الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات، وتعتبر فكرة أن الضريبة تخفض من مدخرات الأفراد وبالتالي من التراكم المالي ومن تثبيط النمو الاقتصادي فكرة قديمة قدم النظرية الضريبية ذاتها

3) أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر الضريبة في الاستهلاك بالسلب خاصة لأصحاب الدخل المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى، قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

4) أثر الضريبة على الأسعار: يترتب على أن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد أن يقل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياطي معين،¹ فيقل تيار

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 266.

الفصل الأول.....الإطار المفاهيمي للجباية

الإنفاق النقدي وبالتالي يقل الطلب وتتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم أما في فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال، ومما هو جدير بالذكر أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأسعار ليس واحداً، فكل ضريبة لها تأثير في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها وفقاً لظروف فرضها.

5) أثر الضريبة في التوزيع: قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، لصالح الطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد تأثيراً على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار، ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلية، بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل.¹

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 267-271.

خلاصة الفصل

الضريبة هي عبارة عن فريضة جبرية نقدية دفعها يكون بلا مقابل مباشر ونهائي، تخضع لمبادئ وقواعد منها اليقين والملائمة في الدفع والاقتصاد في النفقات والغرض من هذه القواعد هو التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين.

كما نستخلص أن الضريبة ليست حيادية إذ أن الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها وكذا تحافظ بها على الاستقرار الاقتصادي مثل علاج التضخم والانكماش الاقتصاديين.

ولقد اتضح أن كل دولة تختار مزيجا ضريبيا خاصا بها إذ أن هذه النظم لا تكون شرطا في كل الدول، المهم أن تحقق ما سطرت وخطت لتحقيقه.

وعليه فإن لبلادنا نظاما ضريبيا خاصا بها أن الضريبة إلى جانب كونها تمويلية فهي أيضا وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، ولقد اسند الدور التدخل للبلد في فرض الضرائب لتوجيه الاقتصاد وترقيته.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

تمهيد:

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم أهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون والاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات، كونه أضحي العامل الأساسي والمعتمد عليه في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي، وعلى أساس التغييرات الايجابية أو السلبية المسجلة يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة.

وبأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الانتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول الى مفاهيم النمو الاقتصادي أنواعه ومحدداته، وفي المبحث الثاني أهم نماذج ونظريات النمو في الفكر الاقتصادي، والمبحث الثالث النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي أنواعه ومحدداته

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زادت الإهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى متغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الاداء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها:

تعريف 1: النمو الاقتصادي هو أحد الاهداف الاقتصادية الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير إقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الانتاجية للمجتمع.¹

تعريف 2: هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي.²

تعريف 3: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.³

تعريف 4: يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الالية وانتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.⁴

ومن هنا ولكي ينمو الاقتصاد لا بد من ايجاد وخلق الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي، والتي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر

¹نزار سعد الدين وسليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان، 2006، ص43.

² توادير ميشال، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حسن حمود، دار المريخ، الرياض، 2006، ص31.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص11.

⁴ روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص9.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

الانتاج وضرورة افضل طريقة لاستخدام تلك الموارد بما يحقق كفاءة استخدام عناصر الانتاج في العمليات الانتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو.¹

تعريف 5: يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمر في كمية السلع والخدمات المنتج من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، كما يقصد بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتمعن في هذا المفهوم فإنه يتعين ما يلي:

-النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل نمو السكان.
-الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم.

-الزيادة التي تحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، وبصفة عامة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المتتابة في الفترة الطويلة للكميات المعبر عنها بحيث هذا التابع يتضمن جوهرية تعديلات في الهياكل الاقتصادية.²

¹ بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2001، ص25.
² بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص41.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط تتمثل في ما يلي:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعمولات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل في ما بين مختلف العمولات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات، والتي تنقسم بدورها إلى:

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد القومي باستخدام العمولات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنوياً، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استناداً إلى هذه البيانات وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

2- معدلات النمو بأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بأسعار ثابتة بعد إزالة أثر التضخم.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العمولات المحلية نظراً للاختلاف أسعار تحويل العمولات من بلد إلى آخر لذلك يلزم تحويل العمولات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

ثانياً: المعدلات العينية للنمو

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني،

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، فإنه يبقى أن نميز ثلاثة أنواع من النمو:

1- النمو الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية، في مسارات تاريخية، تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتتلخص العمليات الموضوعية في:

- عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

- عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الامر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

- عملية سيادة الانتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الانتاجية، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، ثم ومن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك، إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق وليست للاستهلاك الذاتي فحسب، إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية والنقدية دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

- عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل سوق محلي، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيه عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع، إن المتتبع للتطور الحاصل في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات النامية، يلاحظ بأن هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات المذكورة سابقا إلا بصورة جزئية. بحيث لم تكتمل بها العمليات المذكورة سابقا.

2- النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو

¹ بلقطة براهيم، مرجع سابق، ص 43-44.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة، ويؤدي في أحسن الاحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية.

3- النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته، وتجدر الإشارة إلى أن دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر نهجا علميا حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دولا عديدة، وأصبحت التنمية بذلك هدفا غالبا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت الكثير من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض ادوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي، وفي الاخير تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركية الذاتية.¹

¹ ابن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غي النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية، 2011، ص7.

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

تشتمل هذه المحددات على قسمين وهي كالاتي:

أولاً: محددات الموارد الكمية والنوعية

هناك عدة عوامل تلعب دوراً مهماً في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن إيجازها في ما يلي:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضاً فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لن يتغير. إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشراً لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة للإنتاجية العمل هي:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الاسبوع.

ب- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمل.

ج- كمية ونوعية التجهيزات الحديث المستخدمة في الإنتاج، الموارد الأولية المتوفرة.

د- درجة التنظيم، الإدارة الإنسانية في العمل.

يرى الاقتصاديون أن عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج هو واحد من العمليات الإنتاجية وذو دور فعال فيها وأن نوعية العمل ترتبط إيجابياً ببعض الأمور الهامة ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم، وهي أمور مرغوبة كأهداف في حد ذاتها ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج وإنتاجية ولاشك أنها عملة بتجارب الماضي إنتاجية وحدة العمل بفضل تحجيم حالات المرض، الحوادث وغياب عن العمل.

وكذلك التعليم يؤثر على كمية ونوعية الموارد البشرية، وهو أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل وهذا من أجل ابتكار وتشغيل واصلاح الآلات المعقدة في غمرة التطور التكنولوجي،

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

وبصفة عامة كلما طالت فترة تعليم الفرد فإنه يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرة .

2-كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نمويه الاقتصادي على نوعية وكمية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة.

فالإنسان يستغل موارده الطبيعية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة (رأس المال، العمل... إلخ)، نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى القدرات الإنتاجية في المستقبل.¹

3-تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري للإنتاج السلع الرأس المالية مثل المعامل طرق المواصلات، الجسور وغيرها، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية باستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

أ- توقعات الأرباح

ب- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار وشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات وسائل النقل وغيرها، وبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب، والصحة.²

ثانيا: محددات بيئية ومحددات التخصص والتقدم التقني

تتمثل هذه المحددات في التخصص والإنتاج الواسع، معدل التقدم التقني والعوامل البيئية:

1- التخصص والإنتاج الواسع والكبير: يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الأمم 1776، فقد أوضح أن

¹عبادة ع الرؤف، محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2011، ص 69-70.

²بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص9.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العمل يؤدي إلى تقسيم العمل، وأكد آدم سميث بأن العمل يحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم البلدان النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص كما أن معظم الإنتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف.

2- التقدم التقني: والذي يعني بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ولعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي نتج عنها نمو وتطور اقتصادي باهر آنذاك، ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وكذا تطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة، عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية والادارية والتسويقية.

3- العوامل البيئية: يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك ومن ذلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى، قد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الامكانيات الطبيعية ووفرة المورد البشري الفعال.¹

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

هناك العديد من النظريات والنماذج التي تحلل النمو الاقتصادي حسب كل فترة ومفكرها الاقتصاديين ومحددات النمو الاقتصادي لتلك الفترة لذلك نجد عدة نظريات ولكل منها انتقادات وسوف نقدم أهم هذه النظريات.

¹ ابن ساحة مصطفى، مرجع سابق، ص9.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية بجملة أفكار هامة، كانت المنطلقات الفكرية الأولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الاقتصادي، الذي يشغل العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار في كافة دول العالم، ونورد أهم ما جاءت به هذه النظرية كما يلي:

أ- نظرية آدم سميث

يرى "آدم سميث" بأن هناك يدا خفية تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق، في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما طرح فكرة تعدد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي، وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل، كما أولى أهمية كبرى لتراكم رأس المال، من خلال بحث مشكلة تنمية الافراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني، وبالتالي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي، حيث أن هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية، هذه الأخيرة التي تتحدد بناء على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني، عموما يرى آدم سميث بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر، لأن تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعة الأفراد الذين يشتغلون في مجال إنتاجي معين، هي في حصيلتها نتيجة إيجابية للاقتصاد ككل.¹

ب- نظرية روبرت توماس مالتس

تناول "مالتس" مناقشة النمو الاقتصادي ومشاكله وكانت له آراؤه التي تميز بها عن غيره من الكلاسيك، حيث رفض قانون المنافذ ل"جون ساي" والذي يعتبر بأن كل عرض للسلع يخلق الطلب الضروري عليها وهو ما ترتب عليه فكرة التوازن التلقائي بين الدخل والاستثمار وبذلك فقد تساءل مالتس كيف يتوازن الادخار مع الاستهلاك، إذ أن العمال يعيشون عند مستوى الكفاف أي أن دخلهم يساوي استهلاكهم وبالمقابل فإن الرأسماليين يوزعون دخلهم بين الاستهلاك والادخار فإذا قاموا باستثمار جميع مدخراتهم فإن التوازن يتحقق، الادخار يساوي الاستثمار.

¹ ابن ساحة مصطفى، مرجع سابق، ص12.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

وخلص كذلك إلى أن أي زيادة في الادخارات عن مستواها الأمثل يجعل منها عبئا على النمو الاقتصادي، إذ أنها سوف تنقص من الاستهلاك الكلي إلى درجة عدم تشجيع الاستثمار.

من أهم الأفكار التي توصل إليها فكرة" الثنائية الاقتصادية" فقد تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعين القطاع الزراعي والصناعي و اعتبر أن ظاهرة التقدم التقني تنحصر داخل القطاع الصناعي فهو يتميز بظاهرة تزايد الغلة في حين أن القطاع الزراعي يسوده قانون تناقص الغلة وهو في حالة تشغيل كامل وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد وصل إلى أقصاه في ظل الفن الإنتاجي السائد، وبالتالي لم يكن هناك أي فرص للاستثمار مربحة داخل القطاع الزراعي، وبذلك فالضمان الوحيد للنمو الاقتصادي هو النمو الاقتصادي لاحتوائه على فرص مربحة.

يعتقد مالتس أن النمو السكاني سوف يزداد إلى غاية انخفاض مستوى المعيشة بشكل كبير كاف لمنع استمرار الزيادة السكانية وأنه لا توجد هناك أية ميول في النمو الاقتصادي.¹

ج- نظرية دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو أن الزراعة هي أهم نشاط اقتصادي وبمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان، واهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي، وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:

-الرأسماليون

-العمال

-ملاك الأراضي

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي من خلال اعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة

¹بختاش راضية، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص10.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الانتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأس ماليين، أما ملاك الأراضي فهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.¹

- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية: من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية حيث أن اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي اثر تناقص الغلة ولا يمكن تطبيقه الا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة ولكن التطور الذي شهدته في الدول المتقدمة أفرز زيادة في الإنتاج الزراعية، مما أحدث فائضا كبيرا تم توجيهه للتصدير.

كذلك عدم جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان على الدول المتقدمة نظرا معدلات المواليد مع مستويات الدخل، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير المستوى الطبيعي للأجر، بالإضافة إلى تزايد معدل معتبر، مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.

ورغم كم الانتقادات الموجهة التي سبق وان وجهت لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق والنمو الاقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت عليها والمبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية وبذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية وجدت نسيبا لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.²

¹بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص98.

²بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص61.

المطلب الثاني: النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي

أولاً: النظرية الكينزية

تجلت الأزمة العالمية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي سنة 1929 في انكماش الطلب، وانتشار البطالة وانهيار أسواق البورصات، وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور فكر اقتصادي جديد يدعو إلى إدماج اقتصاد المالية العامة في النظرية الاقتصادية لجون ما يند كينز¹، بحيث صاغها في كتابه الشهير " النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة" سنة 1936.

لقد جاء كينز لينقذ النظام الرأسمالي، إذ فسر الأزمة آنذاك انطلاقاً من انتقاده لمبادئ التحليل الكلاسيكي، فمثلاً فيما يخص نظرة الكلاسيك للنقود بأن لا أثر لها على الاقتصاد وسلوكات الأفراد، يرى كينز أن لها دور المحرك في الحياة الاقتصادية ومضيفاً لها وظيفة مخزونا للثروة إلى جانب وظيفة مقياس للقيمة، وسيط للتبادل. وكذلك فيما يتعلق بالبطالة الإيجابية التي غيبت في الفكر الكلاسيكي، أظهرت الأزمة عكس ذلك، ومن ثم بحث كينز في كيفية مواجهة البطالة في إطار التشغيل الكامل.

وعموماً ارتكز كينز في تحليله على الفعالية الحدية لرأس المال (المعدل المتوقع للربح عن الاستثمار في رأس المال الإضافي)، والميل الحدي للاستهلاك، ومعدل الفائدة (مقابل التخلي عن السيولة)، والطلب الفعال الذي يترتب على الدولة تنشيطه عن طريق قيامها بالاستثمارات العمومية الضخمة. " وبهذا فإن التحليل الكينزي لتوازن العمالة والدخل يؤدي عادة إلى تشجيع تدخل الدولة بغرض دعم الطلب الفعلي.

يضاف إلى ذلك انتقاد كينز لفكرة التوازن التلقائي بفعل القوى الخفية نتيجة النظرة غير التدخلية والحيادية للدولة، يرى كينز أن " توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية، وفي ميدان الضرائب تستطيع الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات الاجتماعية إذا ما عمدت إلى رفع الضرائب التي تصيب مداخيلها"، ويكون دور الضريبة بارزا في تخصيص الموارد، إضافة إلى أثرها على المستهلك، وعلى اختيار الفن الإنتاجي.¹

¹ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006، ص7.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

ثانيا: نظرية الكنزيون الجدد (نموذج هارود - دومار)

من أهم وأشهر النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي نموذج "هارود ودومار" فلقد حاولا في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بالارتكاز على فرضية ثبات معامل رأس المال، وتوصلا إلى نتيجة متشائمة وهي صعوبة المحافظة على النمو المستمر مع التشغيل الكامل في الأجل الطويل . وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يتم تحويلها إلى استثمارات.¹ نتيجة تقارب التحليل الديناميكي "هارود ودومار" سمي نموذج "هارود - دومار" وتعطى دالة الإنتاج التالية:

$$y_t = \min\left(\frac{k_t}{V}, \frac{L_t}{U}\right) \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث :

L : العمل

k : رأس المال

U : وحدة العمل

V : وحدة رأس المال

و دالة الادخار : $S_t = sy_t$

وتوازن سوق السلع : $S_t = sy_t$

ولدينا : $I = \frac{dk_t}{dt}$

نفرض أن مخزون رأس المال مستخدم بأكمله أي:

$$\frac{dy_t}{dt} = \frac{1}{V} \frac{dk_t}{dt} = \frac{1}{V} I_t \quad \dots\dots\dots (2)$$

$$y_t = \frac{1}{s} I_t \Rightarrow \frac{dy_t}{dt} = \frac{1}{s} \frac{dI_t}{dt} \quad \text{وزيادة الطلب}$$

$$\frac{1}{V} \cdot I_t = \frac{1}{s} \frac{dI_t}{dt} \Rightarrow \frac{1}{I_t} \cdot \frac{dI_t}{dt} = \frac{s}{V} \quad \text{معدل النمو الضروري (العرض = الطلب)}$$

¹ ابن ساحة مصطفى، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

$$g_w = \frac{1}{y_t} \cdot \frac{dy_t}{dt} = \frac{s}{V} \quad \dots\dots\dots (3)$$

نمو عرض العمل $N_t = N_0 e^{nt} \Rightarrow n = \frac{1}{N} \frac{dN_t}{dt}$ بحيث:

N_t : عرض العمل في الفترة (t)

N_0 : عرض العمل في الفترة (t=0)

n: يعرفه هارود على أنه معدل النمو الطبيعي

ويتمثل شرط "هارود-دومار" في: وجوب تساوي معدل نمو الإنتاج وعرض العمل حتى يتحقق التشغيل الكامل

$$\frac{1}{y} \frac{dy_t}{dt} = \frac{1}{N_t} \cdot \frac{dN_t}{dt} = n \quad \dots\dots\dots (4)$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق العمل والإنتاج يجب أن يكون:

$$n = \frac{s}{V} \quad \dots\dots\dots (5)$$

n : معدل النمو الطبيعي

s: الميل المتوسط للإدخار

V: معامل رأس المال

- خلاصة نموذج "هارود-دومار": ينطلق نموذج من فرضيات معينة بغية الوصول إلى تفسير لا توازن النمو، حيث يرى كل من هارود ودومار أن هناك سببين لعدم استقرار النمو: 1- عدم تعادل معدل النمو الفعلي والطبيعي: إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جداً وهذا يعني أن الإقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدل النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للإدخار أو معامل رأس المال.

2- عدم استقرار معدل التوازن: يقول هارود أنه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل الطبيعي (أي نمو متوازن)، كما يرى هارود أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، بحيث يرتفع معدل النمو الفعلي للإقتصاد إلا أنه يبقى أقل من معدل النمو الطبيعي.¹

¹ عبد الحكيم سعيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 52-54.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

المطلب الثالث: النماذج النيو كلاسيكية ونظريات النمو الداخلي

واهم هذه النماذج والنظريات هي كالتالي:

أولاً: النماذج النيو كلاسيكية

1- نموذج سولو

يدرس نموذج سولو حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل من رأس المال و العمل وذلك وفق الفرضيات التالية :

- الإنتاج دالة لعنصري العمل و رأس المال $y = f(k, L)$

-الإنتاجية الحدية $f' > 0$ موجبة

-تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f'' < 0$

-أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n)

-نسبة من الإنتاج ستدخر و تستثمر $I = \frac{dk}{dt} = sy$

يوجد منتج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج (y_t)

كما أن جزء من هذا المنتج يستهلك و جزء يدخر و يستثمر و حجم المدخرات هو sy_t .
ومخزون رأس المال (k_t)

كما أن الإستثمار الصافي ما هو إلا معدل نمو مخزون رأس المال أي (k^*) أو $\frac{dk}{dt}$

لدينا: $K^* = sy$ (1)

المنتج ينتج بعنصري إنتاج هما العمل و رأس المال هي:

$y = f(k, L)$ (2)

بتعويض (2) في (1) نجد :

$k^* = sf(k, L)$ (3)

حيث:

L : مستوى التشغيل الكامل

كما أن نمو القوة العاملة متغيرة خارجية و تزيد بمعدل نسبي ثابت (n) ومع انعدام اثر التغير التكنولوجي:

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

$$L_t = L_0 e^{nt} \quad \dots\dots (4)$$

L_t : عرض العمل.

على إفتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل نعوض (4) في (3)

$$k^* = sf(k, L_0 e^{nt}) \quad \dots\dots (5)$$

$$\frac{\partial f(k, L)}{\partial L} = w \quad \text{والإنتاجية الحدية للعمل تحدد معدل الأجر:}$$

w : معدل الأجر

في كل فترة زمنية عرض العمل المتوفر يعطى بالمعادلة (4) و مخزون رأس المال أيضاً معطى لأن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل للعمل و رأس المال. ويمكن إستعمال دالة الإنتاج من العلاقة (2) لإيجاد حجم الإنتاج.

-النمط الممكن للنمو حسب سولو:

$$r = \frac{k}{L} \quad \text{حتى نسهل التحليل ندخل متغيرة جديدة و لتكن:}$$

$$أي : k = rL = rL_0 e^{nt}$$

نفاضل هذه المعادلة بالنسبة للزمن فنجد: $k^* = r^* L_0 e^{nt} + nrL_0 e^{nt}$

نعوض (k^*) بما يساويه من المعادلة (5)

$$sf(k, L_0 e^{nt}) = (r^* + nr)L_0 e^{nt}$$

وبمأن غلة الحجم ثابتة يمكن قسمة عوامل (f) على (L) بشرط ضرب (f) بنفس القيمة (L)

فتصبح لدينا

$$(r^* + nr)L_0 e^{nt} = sL_0 e^{nt} f\left(\frac{k}{L_0 e^{nt}}, 1\right)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على الحد المشترك تصبح

$$(r^* + nr) = sf\left(\frac{k}{L_0 e^{nt}}, 1\right)$$

$$\frac{k}{L_0 e^{nt}} = r \quad \text{لدينا}$$

$$(6) \dots\dots r^* = sf(r, 1) - nr \quad \text{ومنه}$$

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

وبمأن $r = \frac{k}{L}$ فإن معدل التغير النسبي لـ r هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل و رأس المال أي:

$$r^* = \frac{k^*}{k} - \frac{L^*}{L}$$

وبمأن $n = \frac{L^*}{L}$ و $k^* = sf(k, L)$ فإن:

$$r^* = r \frac{sf(k, L)}{k} - nr$$

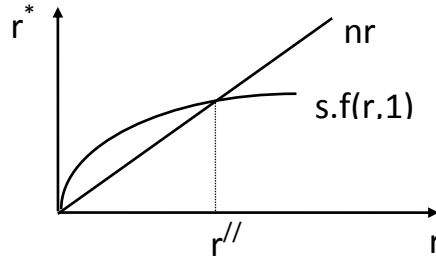
$$\frac{L}{r} = \frac{1}{r}$$

بقسمة الطرفين على L و أخذ $k = \frac{1}{r}$ نصل إلى نفس المعادلة (6) و المعادلة (6) هي المعادلة الأساسية لنموذج سولو و ممثلة بيانياً في الشكل (2) ولاحظ أنه يمكن الحصول على التوازن لما:

$$r = r'' \text{ أي } sf(r, 1) = nr$$

حيث:

الشكل رقم (1) نمط النمو الممكن عند سولو

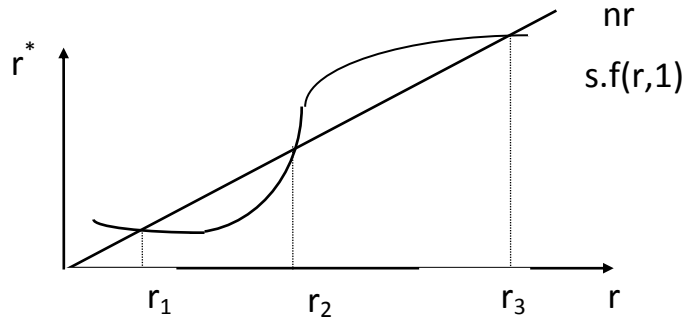


المصدر: R.M.Solow, page 44 et 45: Une contribution à la croissance

$sf(r, 1)$: الناتج الإجمالي عند قيم مختلفة لرأس المال و عمل مقداره (1) فإذا كان $r \neq r''$ وكان $r > r''$ هذا يعني أن $nr > sf(r, 1)$ و $r^* < 0$ وبالتالي فإن r يتناقص نحو (r'') .

أما إذا كان $r < r''$ فإن $nr < sf(r, 1)$ و $r^* > 0$ ، وبالتالي r يتناقص نحو (r'')

الشكل رقم (2) النمو الحرج عند سولو



المصدر: Une contribution à la croissance, R.M.Solow, page 44 et 45:

بينما في الشكل (2) لدينا ثلاث نقاط للتقاطع بين nr و $sf(r,1)$ حيث أن r_1 و r_3 مستقرة و r_2 غير مستقرة، وتنتج r_1 و r_3 دوماً نحو r_2 ، كما أنه يجب الإشارة إلى أن هناك إمكانية عدم وجود نقطة توازن تماماً وذلك راجع إلى شكل دالة الإنتاج.

- خلاصة نموذج سولو:

كما سبق الإشارة فإن سولو يدرس حالة النمو المتوازن معتمداً في ذلك على قابلية الإحلال

$$r = \frac{K}{L}$$

بين عنصري العمل (L) ورأس المال (K) وثبات النسبة

لدينا لما: $r = r''$ هذا يعني أن

$$r^* = sf(r,1) - nr = 0 \Rightarrow sf(r,1) = nr$$

ويظهر ذلك بيانيا عند التقاطع "الشكل رقم (2)"

وبمأن r : التوليفة الفنية بين العمل ورأس المال فإن سولو يرى أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد فإنه لابد من ثبات هذه النسبة (بين العمل ورأس المال). ويعود ذلك إلى إتجاه (S) دوماً إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق المساواة ($r = r''$) أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الإقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

- إنتقادات نموذج سولو:

من بين الإنتقادات الموجهة لنموذج سولو:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي

- إستحالة كون الإقتصاد ينتج منتج واحد

-إهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على النسبة $(\frac{k}{L})^1$.

2- نموذج جيمس ميد

قدّم الدكتور جوهان ميد " J.E.MEAD " نموذجه في كتابه " النظرية النيو كلاسكية للنمو الاقتصادي " كمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الاقتصادي الكلاسيكي .ويرى ميد أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على أربعة عناصر وهي المخزون الصافي لرأس المال (K) والقدر المتاح من قوة العمل (L). القدر المتاح من الأرض و الموارد الأخرى (N)، الزمن (T) المؤثر على الفن التكنولوجي. بالرجوع إلى دالة الإنتاج.

$$y = f(k, L, N, T)$$

وباستخدام الأسلوب الرياضي نجد:

$$\Delta Y = V.\Delta K + W.\Delta L + \Delta Y'$$

وذلك نتيجة افتراض أن N ثابت

Δ : تشير إلى التغيرات الطفيفة.

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W : الناتج الحدي لقوة العمل.

Y' : مستوى الإنتاج عند تغير المستوى التكنولوجي.

وبقسمة طرفي المعادلة (1) على (y) نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{V.k}{Y} + \frac{W.L}{Y} + \frac{\Delta Y'}{Y} \dots\dots (1)$$

لما نضرب و نقسم على نفس القيمة لانغير شيء ومنه

$$(2) \dots\dots \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{V.k}{Y} \times \frac{\Delta k}{k} + \frac{W.L}{Y} \times \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

حيث:

$$\frac{\Delta Y}{Y}$$

: معدل النمو النسبي للناتج (y).

¹ عبد الحكيم سجيح، مرجع نفسه، ص 54-56.

$$\frac{\Delta k}{k}$$

: معدل النمو النسبي لرأس المال (k).

$$\frac{\Delta L}{L}$$

: معدل النمو النسبي لقوة العمل (l).

$$\frac{\Delta Y'}{Y}$$

: معدل النمو النسبي في التقدم التكنولوجي خلال سنة (r).

ومنه تصبح المعادلة (2) بالشكل :

$$y = \frac{V.K}{Y} k + \frac{W.L}{Y} .l + r$$

وبوضع :

$$U = \frac{V.K}{Y} \text{ : الناتج الحدي النسبي لرأس المال .}$$

$$Q = \frac{W.L}{Y} \text{ : الناتج الحدي النسبي للعمل .}$$

ومنه تصبح العلاقة الأساسية لميد :

$$(4) \dots\dots\dots y = Uk + Ql + r$$

وفق المعادلة (4) فإن الناتج هو مجموع معدل نمو مخزون رأس المال مضروب بإنتاجيته

مع معدل السكان مضروب بالناتج الحدي للعمل ومعدل النمو التكنولوجي.

وحتى نكون أكثر دقة في التعبير عن النمو لا بد أن نستبعد أثر نمو السكان حتى نقيس نمو

دخل الأفراد وتصبح المعادلة (4) بالشكل :

$$(5) \dots\dots\dots y - l = Uk - (1 - Q)l + r$$

و لدينا

$$k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{sy}{K}$$

$$U = \frac{V.K}{Y} \Rightarrow Uk = \frac{sy}{K} \cdot \frac{VK}{y} = V.s$$

وتصبح المعادلة (5) بالشكل :

$$(6) \dots\dots\dots y - l = V.s - (1 - Q)l + r$$

وفي الفترة القصيرة نفترض ثبات عدد السكان

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

$$(7)..... y = V.s + r$$

كما نفترض في الفترة القصيرة أيضاً ثبات المستوى التكنولوجي ومنه (7) تصبح

$$(7)..... y = V.s$$

-معدل النمو الحرج عند ميد: إنطلاقاً من أنه إعتبر أن معدل نمو الدخل الفردي يعتمد فقط على معدل نمو مخزون رأس المال في الفترة القصيرة و ليكن (a)، ويسميه بالمعدل الحرج الذي يحقق التوازن حسب العلاقة (4):

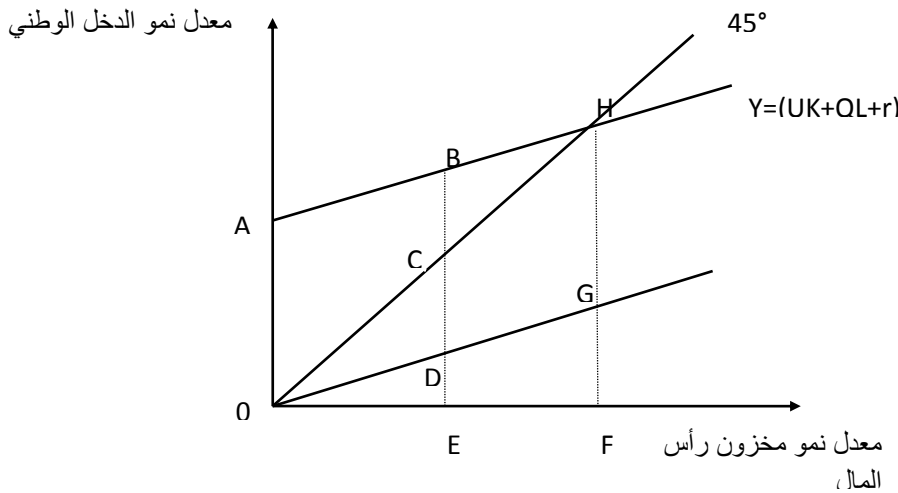
$$a = Ua + Q.k + r$$

$$\Rightarrow a = \frac{U.l + r}{1 - U}$$

إذا كان $k > a$: هذا يعني أن معدل نمو رأس المال أسرع من معدل نمو الدخل و يؤدي إلى إنخفاض معدل k نحو a .

إذا كان $a > k$: هذا يعني أن معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال

الشكل رقم (3) نموذج النمو المتوازن لدى ميد



المصدر: Une contribution à la croissance, R.M.Solow, page 44 et 45.

عند النقطة (E) فإن معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو رأس المال وذلك ما يدفع بمعدل نمو رأس المال بالتزايد حتى يصل إلى القيمة (F) والتي تحقق تساوي معدل نمو الدخل مع معدل نمو مخزون رأس المال.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

- خلاصة نموذج ميد: يعتبر ميد أن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية و التقنية بينما يعتبر ثبات القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى، كما يرى ميد أن:

- نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة.

- التغيرات في عناصر الإنتاج (كمياتها) هي أساس عملية النمو ويبدأ النمو حسب ميد عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأنه يعتبر أن الفنون الإنتاجية تبقى ثابتة في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق في هذه الحالة بنمو مخزون رأس المال. وتكون بداية النمو إنطلاقاً من النقطة "H" بالشكل رقم "3"، حيث أن الانتقال من منحنى الدخل الأسفل إلى منحنى الدخل (الناتج) الأعلى في البيان كان بواسطة المستوى التكنولوجي واليد العاملة، بينما شكل المنحنى راجع إلى معامل رأس المال، ويكون النمو متوازناً عند تقاطع منحنى الناتج الأعلى وخط (45°)، أي المستوى الذي يتساوى فيه نمو راس المال ونمو الدخل الوطني.¹

ثانياً: نظريات النمو الداخلي

ظهرت هذه النظريات خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينيات، تركز هذه النظريات على أهمية راس المال الخاص وراس المال العام (الهيكل القاعدية)، وكذا رأس المال البشري (تكوين الموارد البشرية، الوضعية الصحية للسكان وبالتالي هذه النظريات تأخذ بعين الاعتبار عناصر النمو الداخلي وكذلك الوضعية الاقتصادية التي شهدها العالم ابتداء من منتصف السبعينات حيث حدث تباطؤ أرباح الإنتاجية وتباعداً كبير بين الكفاءات في مختلف الدول.

تم تطويرها أساساً من طرف اقتصاديين مدرسة "شيكاغو" والتي شكلت أفقاً جديدة برغم من أنها تعد امتداداً للأعمال النيو كلاسيكية، فلقد شككت في فرضية العوائد المتناقصة كما اعتبرت بأن مجال التعليم والهيكل القاعدية وكذا المجال البحث العلمي تؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسات الخاصة.

¹ عبد الحكيم سجيح، مرجع سابق، ص 58-60.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

واعتبرت كذلك بأن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة قادرة على خلق تأثير محدد على قيمت معدل النمو الاقتصادي، كما أن هذه النماذج تدعم دور التطور التقني في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وطباعه الداخلي.

على عكس نموذج "سولو" أين كان التطور التقني هو متغيرة خارجية ومقصود بكون التطور التقني هو متغيرة خارجية يعني أنه مرتبط بنفقات البحث والتطوير والتعلم ومهارة التي يتم اكتسابها عن طريق الممارسة، وبذلك فإن النمو الاقتصادي لهذه النماذج الحديثة هو مرتبط قبل كل شيء بالسلوك الابتكاري وسياسات البحث والتطوير وكذا بالتطور التقني.¹

¹بختاش راضية، مرجع سابق، ص40.

المبحث الثالث: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي

في هذا المبحث يكون الحديث عن النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي وكيف ربطت هذه النظريات بين ظاهرتي الجباية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نماذج الكينزيين المحدثين للجباية

"K.Kurihara" ويتم التطرق إلى نموذج "سميث ووايت" وكذا نموذج أولاً: نموذج سميث ووايت.

يقوم هذا النموذج على تعميم نموذج هارود إلى حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الضرائب والنفقات العمومية، فإن هارود حاول تفسير النمو الاقتصادي ولعدم التوازن المصاحب له بالاعتماد على ثلاثة معدلات، والتي عدم التطابق بينها يؤدي إلى بروز الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، ويتعلق الأمر ب:

- معدل النمو الفعلي كما يحدده الطلب الكلي.

- معدل النمو المضمون (الضروري) وهو ضروري لإرضاء المقاولين على الدوام لأنه يجعل القدرات الانتاجية (العمل، ورأس المال) مستغلة بالكامل.
- معدل النمو الطبيعي.

وكما سبق فإننا نكون أمام حالة النمو المتوازن عند مستوى التشغيل الكامل لما تتساوى المعدلات الثلاثة السابقة.

غير أن وايت يهتم أساساً بمشكلة التعامل بين المعدل الفعلي والضروري، بمعنى باللاتوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، وحاول معرفة كيف يمكن للجباية أن تكون أداة لتفادي هذه الظاهرة، أما إشكالية سميث فهي قريبة جداً من إشكالية وايت، غير أن نموذجه كان غنياً حيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية (سياسة الانفاق العام والسياسة الجبائية)، إذن فهدف سميث تمثل في دراسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية وبين اتجاهات النمو، كما تظهر من خلال الطلب الفعلي، وعليه نموذج سميث يتجه إلى اعتبار دور الجباية على أنه عنصر مهم ولكن جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية النقدية.¹

¹ بختاش راضية، مرجع سابق، ص 45.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

بالنسبة إلى وايت وسميث نكون عند نمو متوازن إذا كان معدل الطلب الفعلي P^D يساوي معدل نمو القدرة الإنتاجية p^c أي: $\delta [1 - c(1 - ty) - g] = \frac{b(\pi - wty)}{1 - c(1 - ty) - g} - 1$

حيث:

π : الأرباح الاجمالية قبل فرض الضريبة (نسبة ثابتة من الدخل الوطني)

W : الضرائب على الأرباح (حصة ثابتة من مجموع الاقتطاعات الإجبارية).

g : النفقات العمومية والتي تعتبر نفقات استهلاكية بحتة.

c : الاستهلاك الخاص.

t : معدل الضريبة.

δ : معامل فعالية الاستثمار.

المعاملات الجبائية ty و w تلعب دورا فعالا في التساوي بين p^c و p^D من جهة ورفع هذه المساواة إلى الحالة المثلى من جهة أخرى (الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة).

في حين يختلف وايت وسميث في كون الأول يعتبر المعلمة b (ميل استثمار الأرباح الصافية من طرف المقاولين) ثابتة أما الثاني فيعتبرها مرتبطة بالسياسة النقدية.

بالنسبة إلى وايت: معدل نمو القدرة الإنتاجية p^c (أي الناتج الوطني المناسب للاستغلال الكامل لمخزون رأس المال المتاح)، يمكن رفعه بزيادة معامل فعالية رأس δ أو تخفيض نسبة استهلاك العوائل C نفس النتيجة يمكن الحصول عليها بزيادة معدل الضريبة ty كما نشير أن p^c يمكن أن يكون مرتفع وذلك بتخفيض حصة النفقات العمومية g .

أما بالنسبة لسميث: يحاول سميث توضيح بأن السياسة النقدية يجب اخذها بعين الاعتبار إلى جانب السياسة الميزانية مفترضا بذلك ثبات بعض المعالم: معامل فعالية رأس المال δ حصة الأرباح قبل فرض الضريبة π ، التركيبة الجبائية غير متغيرة w ، وأن المتغيرات الاستراتيجية التي يمكن التأثير من خلالها: ميل الانفاق g ومعدل الضغط الجبائي ty معدل الفائدة r .

وأخيرا تتلخص اختبارات المخطط حسب نموذج سميث كما يلي:

- إما أن يختار السياسة النقدية ومعدل النمو المرغوب تحقيقه ولكن بالتالي تكون السياسة الجبائية والميزانية مفروضة عليه.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

- إما أن يختار السياسة الجبائية والميزانية ومعدل النمو المرغوب تحقيقه ولكن إذا السياسة النقدية المتبعة تكون مفروضة عليه.

- إما أن يختار السياسة النقدية وإحدى عناصر السياسة الميزانية و الجبائية ولكن العنصر الآخر من هذه السياسة ومعدل النمو يكونان مفروضان عليه.¹

ثانيا: إدخال الجبائية في النماذج الديناميكية في المدى الطويل نموذج K.Kurihara .

يفترض هذا النموذج أن العرض والطلب ينموان بنفس المعدل المضمون والذي يسميه معدل نمو القدرة الكاملة تاركا بذلك مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الانتاجية .

إن معدل النمو الذي يضمن الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال المتاح القدرة الكاملة (والذي يكون من المفروض يساوي معدل النمو الفعلي) يعطى بالعلاقة التالية:

$$p = s + \frac{(ty-f-g)}{v}$$

حيث:

s: الميل للادخار من طرف القطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني.

ty: معدل الضغط الضريبي.

f: ميل الدولة لمنح تحويلات.

g: ميل الدول إلى شراء سلع وخدمات غير إنتاجية.

v: ميل والمعدل الحدي والمتوسط لرأس المال.

(ty-f-g) يمثل ميل القطاع الخاص للادخار ونلاحظ بذلك أن أثر الميزانية المتوازنة للدولة على معدل نمو القدرة الكاملة هو أثر حيادي لأن أثر الادخار للدولة منعدم.

بالنسبة لـ **K.Kurihara** إرتفاع معدل الضغط الجبائي ty والمعوض بارتفاع (f +g) يجعل معدل نمو القدرة الكاملة p^c غير متغير، وهو الفرق الأساسي بين هذا النموذج ونموذج وايت وسميث فهذان الاخيران يعتبران أن الميل الحدي للادخار من طرف العائلات بالنسبة للدخل المتاح نسبة ثابتة، بينما Kurihara قام بادخال الميل للادخار بالنسبة للدخل الوطني واعتبره ثابت كذلك.

¹ بوجردة سهيلة، الجبائية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 10-11-15.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

إن هذا الاختلاف في تقييم الميل للادخار يكشف في حقيقة الامر الاختلاف في ترجمة سلوك العوائل مقابل ارتفاع الجباية، فبالنسبة لـ Kurihara فإن العوائل هم ضحية الوهم الجبائي لأنهم يخصصون نسبة ثابتة من مداخيلهم الخام قبل الضريبة للاستهلاك أي ارتفاع الجباية لا يؤثر على استهلاكهم.

من الممكن في هذا النموذج مثلما هو الحال في النماذج السابقة استخدام مختلف معلمات السياسة الاقتصادية وبالخصوص معدل الضغط الجبائي من أجل الرفع من معدل القدرة الكاملة إلى مستوى المعدل الطبيعي للنمو ومن ثم تقادي اللاتوازنات التي تحدث في المدى الطويل.

إن مختلف النماذج التي تم عرضها في هذا العنصر بينت لنا بأن السياسة الجبائية لا يمكن تجاهلها لأنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية التي لديها القدرة على التأثير على قيمة مختلف معدلات النمو الاقتصادي وعلى عملية المساواة بين المعدلين الفعلي والمضمون.

الجبائية تجعل النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل أمراً محتمل الحدوث بعد أن كان مسألة أكثر نظرية، وبالتالي لا يجب أخذه بعين الاعتبار عن طريق معدل الضغط الجبائي، ولكن الضروري الاخذ بالحسبان مجموع وهيكل الضريبة، فهيكل الضريبة على الدخل يعد محددًا لمعدل النمو المضمون لأن سلوك العوائل فيما يخص الادخار مماثلاً لسلوك المقاولين فيما يخص الاستثمار، بينما الضريبة على الارباح فتؤثر على المعدل الفعلي للنمو بفعل ارتباطاتها بدالة الاستثمار وكذا تأثيرها على السلوك الحقيقي للمقاولين.¹

المطلب الثاني: النماذج النيو كلاسيكية للجبائية

إن إدخال الجباية ضمن النموذج النيو كلاسيكي يؤدي بالاقتصاد إلى أن يتجه إلى الالتحاق بمجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل النمو الطبيعي وقد تم إدخال هذه المتغيرة من طرف الاقتصاديين (J.Cornwall) و(K.Sato).

أولاً: نموذج (J.Cornwall) المرنة الدائمة للسياسة الجبائية كبديل جزئي لمرونة الاسعار

حاول J.Cornwall أنه في ظل نموذج كينزي حيث التشغيل الكامل هو أمر مضمون بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة، هذه الاخيرة تؤدي في الواقع إلى نفس نتائج النموذج

¹ بختاش راضية، مرجع سابق ، ص62.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

النيو كلاسيكي وذلك عن طريق استبدال الميكانيزم التقليدي لدى النيو كلاسيك والمتمثل في مرونة الاسعار لميكانيزم السياسة الجبائية والميزانية.

المشرع أو المقرر الحكومي يتوفر حسب Cornwall على ثلاثة سياسات بديلة للوصول دائماً إلى التشغيل الكامل لعوامل الانتاج ويتعلق الامر ب :

- سياسة النمو عبر الانفاق العمومي: هنا مستوى الانفاق العمومي هو متغير متحكم فيه في حين أن مستوى الضرائب يتحدد بواسطة معدل الضغط الجبائي والمفترض أنه ثابت.
- سياسة النمو عبر السياسة الجبائية: في ظل هذه السياسة مستوى الضرائب هو متغير متحكم فيه في حين ان الانفاق الحكومي يتحدد بواسطة الميل للانفاق g والمفترض ثباته.
- سياسة النمو عبر توازن الميزانية: مستوى الانفاق العمومي هنا وكذلك مستوى الضرائب هما متغيران متحكم فيهما، ومن الممكن تكيفهما بصفة دائمة مع مستوى العمالة الكاملة ولكن مع إدخال قيد الميزانية المتوازنة.

إن البحث عن التشغيل الكامل يمكن الحصول عليه بالاعتماد على السياسات الثلاثة السابقة، ومهما كانت تلك التي يمكن الاعتماد عليها فان معدل النمو المتوازن مستقلاً عن القيم التي تتخذها مختلف المعلمات الجبائية.

فإذا كنا نبحث عن التشغيل الكامل عبر مرونة الانفاق الحكومي، فإننا نفترض أن:

$T_t = T_y \cdot Y_t$ بينما في حالة استخدام مرونة الجبائية فإن القيد يصبح: $G_t = g \cdot Y_t$ وفي كلا الحالتين فإن معدل الناتج الوطني الصافي σ^y ومعدل نمو مخزون رأس المال σ^k هما دالتين بالنسبة إلى مخرجات رأس المال.

وعليه يوجد معدل نمو توازني في الاجل الطويل هو: $\sigma^y = \sigma^* = \sigma^k$ يوافق معامل رأس المال التوازني $(k/y)^*$ يضمن لنا الرجوع إلى هذا التوازن المستقر وانطلاقاً دائماً من أن مستوى التشغيل يوافق مستوى العمالة الكاملة فإن السياسة الاقتصادية تحدد في الاخير مستوى الطلب الفعلي.

لقد أخذ Cornwall بعين الاعتبار التأثيرات المحدثة على مستوى الدخل وعلى رصيد ميزانية الدولة، وحيث أن السياستان البديلتان تختلفان ففي حالة:

- النمو عبر الانفاق الحكومي: فإن معامل رأس المال التوازني يساوي:

$$(k/y)^* = b(1-ty)/\sigma^* + a$$

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

- النمو عبر الجباية: فإن معامل رأس المال التوازني يساوي:

$$(k/y)^* = b(1-g)/ac + \sigma * (b+c)$$

إذن فمعدل الضغط الجبائي يتدخل في تحديد المخرجات وفي حالة التشغيل الكامل يرجى الوصول إليها عن طريق سياسة ميزانية مرنة دائما، فعلى الدولة أن تتكيف في لحظة مستوى الضرائب مع احتياجات الاقتصاد مع تثبيت معدل الانفاق الحكومي g واختيار هذا المستوى له يتم بصفة عشوائية لأن معلمتي السياسة الاقتصادية (g و ty) واحدة يتم تثبيتها والآخرى يتم جعلها مرنة بصفة دائمة كما لا يوجد أي سبب لكي يحدث في الاجل الطويل توازن بين الإيرادات الجبائية و النفقات العمومية، إذن فخطر العجز الميزاني يجب تقبله مثل احتمال حصول فائض في الميزانية.

يمكن القول أنه عندما تمارس الدولة سياسة ميزانية مرنة بمعنى أن تعمل على تغيير معدل الانفاق العام بهدف ضمان مستوى العمالة الكاملة، وبالمقابل يبقى معدل الضغط الجبائي ثابتا، يجب عليها إذا أرادت الوصول إلى مجال نمو حيث تكون المخرجات ذات كفاءة رأسمالية أن تحدد وتثبت منذ البداية معدل ضغط جبائي مرتفع، هذه الوضعية ستؤدي إلى عجز أو فائض ميزاني دائم إلا انها في كلا الحالتين سيكونان ضعيفين، وعلى العكس من ذلك إذا أرادت الدولة ممارسة سياسة جبائية مرتفعة بتغيير معدل الانفاق العام يجب تثبيته، يجب عليها السعي منذ البداية لمعدل عام إنفاقي مرتفع إذا أرادت قيادة الاقتصاد إلى مجال نمو حيث تكون المخرجات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة، حيث هذه الوضعية سوف تؤدي إلى فائض أو عجز ميزاني ولكنهما سوف يكونان ضعيفان نسبيا.

ولكن مهما كانت السياسة الاقتصادية المتبعة، فإن الاقتصاد سيتجه دائما حسب هذا النموذج نحو معدل ثابت يساوي المعدل الطبيعي، ووحدها خصائص مجال النمو هي التي تتأثر بمعدل الضغط الجبائي أو معدل الانفاق العام، وبالتالي فجوهر هذا النموذج يتمثل في معرفة ما هو النمو الذي ترغب فيه الدولة.¹

ثانيا: نموذج (k.sato)

من أجل تحليل الآثار الطويلة الأجل في اطار النماذج النيو كلاسيكية قام (k.sato) بإدخال خمسة أنواع من الضرائب:

¹ بوجرادة سهيلة، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثاني.....النمو الاقتصادي ونظرياته

- ضريبة على الاستهلاك- ضريبة على الارباح- ضريبة على الاجور- ضريبة على راس المال - الرسم على القيمة المضافة.

- فرضيات النموذج: بالإضافة إلى الفرضيات الأساسية للفكر النيو كلاسيكي تم ادخال فرضيات اخرى ثانوية وهي:

1- الانفاق الحكومي هو انفاق استهلاكي فقط (غياب الاستثمار العمومي).

2- كل المؤسسات هي عبارة عن شركات توزع أرباحها الصافية على شكل أسهم.

3- المستوى العام للأسعار ثابت (استبعاد ظاهرة التضخم).

المعاملات الجبائية لا تؤثر على معدل النمو المتوازن في المدى الطويل والتي تساوي لدى مختلف النماذج النيو كلاسيكية إلى المعدل الطبيعي والذي يعطى كما يلي:

$$p = \lambda + \gamma / 1 - \pi$$

γ : معدل التطور التقني. λ : معدل نمو الفئة النشيطة

π : الحصة النسبية للأرباح الخام إلى الناتج الوطني الصافي.

إن دراسة تأثير الجباية على مجال النمو الاقتصادي لا تستدعي فقط تحليل اتجاه اثر تغير الضريبة على أي متغيرة خصائص معينة، ولذلك قام sato بقياس أثر هذه المتغيرات وذلك بالاستعانة بالمرونة الخاصة بكل متغيرة خصائصه بالنسبة لكل نوع من الضرائب.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها في هذا النموذج هي:

1- الضريبة على الاستهلاك والضريبة على المداخل الاجرية هما الشكليين الامثلين للضرائب والذين يمكن استخدامهما تارة بصفة تبادلية وتارة أخرى مع بعضهما البعض وهذا لما يكون الهدف هو تعظيم الإستهلاك الفردي.

2- الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لهم فعالية محدودة، ويعتبران الشكليين الأمثلين للضريبة فقط عندما يكون الهدف المرجو هو تعظيم الحصة النسبية للثروة التي تعود لصالح العمال،

3- الرسم على القيمة المضافة هو الشكل الوحيد للضرائب الذي يجب تجنبه كلياً لأنها لا تسمح لنا بتعظيم أي خاصية من خصائص مجال النمو المتوازن.¹

¹جوادي علي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والانفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص54-55.

خلاصة الفصل

تطور النمو الاقتصادي عبر مراحل الفكر الاقتصادي انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية مروراً بالنظرية الماركسية ثم "كينز وروستو" ونظرية النمو الداخلي، فالنظرية الكلاسيكية تثمن دور الرأسماليين في تقديم مدخرات تساهم في عملية النمو، في حين أن النظرية الماركسية ترى أن التطور يحصل نتيجة الصراع الحاصل بين الرأسماليين والعمال، أما كينز فقد حصر الشروط الرئيسية للنمو الاقتصادي في القدرة على التحكم في السكان وتجنب الحروب وكذلك التقدم التكنولوجي.

أما نظرية الداخلي فالمقصود بها الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، أو الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات أو موازنة الصناعات التحويلية و الزراعة ومن جهة أخرى تركز على تخصيص الاستثمارات في قطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، أي اختبار صناعات استراتيجية في قطاعات معينة يتم فيها الاستثمار حيث أن هذه الصناعات تقوم بخلق فرص عمل جديدة و تحدث التنمية نتيجة سريان النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، أي أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من الاختلالات تحفز على استثمارات جديدة تؤدي بدورها إلى اختلالات جديدة وهي أحسن وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل الأثر الذي تمارسه مختلف المداخل الجبائية المشكّلة للنظام الجبائي الجزائري على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي هي بدورها تعد أساسية ومحددة للنمو الاقتصادي كالأستهلاك والادخار والاستثمار.

ومن أجل القيام بهذه الدراسة فإننا سوف نستعين بنموذج قياسي مقترح من طرف الاقتصادي "percebois" وهو اقتصادي كينزي قدم نموذجا كليا يتكون من 29 معادلة منها 18 معادلة سلوكية و 11 معادلة توازنية، مع إعطاء التفسير الاقتصادي لهذه المعادلات. تجدر الإشارة إلى أن الغرض من استعانتنا بهذا النموذج ليس بناء نموذج قادر على التنبؤ ولكن الذي يهمننا هو تسخير هذا النموذج لخدمة موضوع البحث.

المبحث الاول: النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الاول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منها:

أولاً: مرحلة التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني الدولة للنظام الاشتراكي كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي ما يلي نبذة عن هذه المخططات:

1- المخطط الثلاثي الاول (1967-1969): وارتكز هذا المخطط على التصنيع حيث بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دج خصصت للقطاع الصناعي 53.4% من إجمالي الاستثمارات والمحروقات، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من 20.7% وكان الهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاستقلال الاقتصادي.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): تبنى هذا المخطط نظرية الصناعات المصنعة تتضمن إنشاء أقطاب صناعية في قطاعات الحديد والصلب والميكانيك، وميز هذا المخطط حجم الاستثمارات التي واجهت عدة مشاكل منها الشلل الذي عرفته مختلف القطاعات، وقد خصص لهذا المخطط 27.75 مليار دج 57% للصناعة و 12% للفلاحة.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): هو كمخطط مكمل للرباعي الاول وقد خصص له مبلغ 110 مليار دج للاستثمارات منها 61% للصناعة إلى جانب الاهتمام بتحسين الاطار المعيشي، ونظرا لضخامة المبلغ استتجدت الدولة بالأسواق المالية العالمية مما أدى إلى الاستفحال المتزايد للمديونية التي أعاققت الوصول إلى الاهداف المسطرة.

4- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): وميزه ارتفاع الاعتمادات المالية لتدارك الاخفاقات السابقة، وتركزت الأهداف التنموية على إعادة التوازن بين مختلف القطاعات، حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، وبلغت الاستثمارات حوالي 400 مليار دج منها 154.5 مليار دج لقطاعي الصناعة والمحروقات أما القطاع الفلاحي فاستفاد من 47.1 مليار دج من حجم الاستثمارات.¹

¹ جوادي علي، مرجع سابق، ص، 72.

ثانيا: مرحلة الاصلاحات والتعديل الهيكلي

ميز هذه الفترة تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي كان بمثابة تكملة للمخطط السابق، حيث أخذ بالاعتبار التغيرات التي تجري على الساحة الدولية (انخفاض أسعار البترول)، حيث كان تكملة لمسعى إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات العمومية وأدى انخفاض أسعار البترول إلى تزايد المديونية الخارجية إضافة إلى تسجيل معدلات نمو سالبة لسنتي 1987، 1988، وأمام تفاقم أزمة المديونية لجأت الدولة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على التمويلات.

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 مليون دولار ويعتمد هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير وكانت مدة هذا الاتفاق سنة واحدة تلتزم الدولة من خلاله التحكم في عرض الكتلة النقدية.

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني: لجأت الجزائر ثانية إلى صندوق النقد الدولي وتم إبرام اتفاق ثاني بتاريخ 03 جوان 1991 تحصلت على قرض بـ 403 مليون دولار، تم الشروع في الاصلاح بهدف تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في سياستها المالية.

3- برنامج التثبيت: أرغمت الظروف التي كانت سائدة نهاية سنة 1993 وتفاقم أزمة الديون الخارجية إلى عقد اتفاق تعديل هيكلي للاقتصاد وإعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، حيث تمت إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في سنة 1994، تم في إعادة جدولة 4.4 مليار دولار، وفي سنة 1995 استفادت الجزائر من تسهيل الصندوق المقدر بحوالي 5.5 مليار دولار في صورة دعم استثنائي لمدة 3 سنوات، ومن ثم تقدمت الجزائر للمرة الثانية إلى نادي باريس ولأول مرة إلى نادي لندن، لإعادة جدولة ديونها الخاصة والتي بلغت 7 مليار و3.2 مليار على التوالي، حيث تمثلت أهدافه فيما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للقضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة.

- مواصلة العمل من أجل الاستقرار المالي وذلك من خلال تخفيض معدل التضخم مع

محاولة التقارب بينها وبين تلك السائدة في البلدان الصناعية.¹

¹الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003، الورقة الخاصة بالاقتصاد الجزائري، ص 76.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

4- مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998): تهدف إلى معالجة الاختلال الهيكلي بين العرض الداخلي والطلب الداخلي من خلال إجراءات متنوعة تمس المؤسسات العمومية وتحضرها لعملية الخصخصة، وتخلص أهم أهداف هذه السياسة في ما يلي:

- مواصلة عملية التحليل الإقتصادي.

- تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية والبدء بخصخصة جزء منها.

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات.

- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

ففي سنة 1995 منح الصندوق تسهيل بمبلغ 3.9 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، وأيضا مبلغ 6.3 مليار دولار عام 1996 و 4.7 مليار دولار سنة 1997 لدعم عملية التصحيح.¹

ثالثا: مرحلة برامج دعم الإنعاش الاقتصادي من (2001- 2014)

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي عمدت الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية جديدة وهي برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حيث خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دج وكانت أهداف هذا البرنامج كالتالي:

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ويمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات كبرى كما هي مبينة في

الجدول التالي:

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 196.

الجدول رقم (1): مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية	مجموع المبالغ	القطاعات
14.10%	210.5	1- أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.90%	204.2	2- تنمية محلية وبشرية
	114	تنمية محلية
	90.2	تنمية الموارد البشرية
12.40%	65.3	3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
	55.8	قطاع الفلاحة
	9.5	قطاع الصيد البحري
8.60%	45	4- دعم الإصلاحات
100%	525	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، 2001، ص 87.

نلاحظ من خلال الجدول:

- بالنسبة لقطاع أشغال كبرى وهياكل قاعدية استفاد من 210.5 مليار دج وهو ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز المسجل في القطاع والذي سيساهم في إنتاج المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة منها والخاصة، وتوفير الهياكل القاعدية التي تسمح بتوفير مناخ الإستثمار الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة والرفع من معدلات الاستثمار.

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: خصص له مبلغ 204.2 مليار دج ويعد مؤشرا لتحقيق أهداف البرنامج والمتمثل في تحقيق التوازن الجهوي وتحسين الإطار المعيشي للمواطن مما يؤدي إلى تحسين التنمية البشرية.

- قطاع الفلاحة والصيد البحري: خصص له مبلغ 65.3 مليار دج ويعتبر تكملة ودعم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والذي تسعى الدولة من خلاله إلى حماية السهول

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

والأراضي المعرضة للانجراف، دعم توسيع الأراضي المسقية ودعم تطوير المنتجات الصغيرة والمتوسطة.

أما المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات قدر بـ 45 مليار دج أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج وأهمها: تحديث وتطوير إدارة الضرائب، تهيئة المناطق الصناعية، وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط والطويل.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): لم يخرج هذا البرنامج عن الاستراتيجية التنموية وقد سطر أهداف واضحة هي:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة مع استدامتها عند هذه الحدود.

- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها.

يركز برنامج دعم النمو على خمسة قطاعات أساسية كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ " مليار دج "	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41%
2- برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52%
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02%
4- تطوير الخدمة العمومية وتطويرها	203.9	4.85%
5- برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.19%

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

المجموع	4202.7	%100
---------	--------	------

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدليل الإقتصادي والاجتماعي للجزائر،

الوضع الاقتصادية 2009، الطبعة الأولى، ص27.

نلاحظ من خلال الجدول:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان استفاد من مبلغ 1908.5 مليار دج، حيث خصص منها 555 مليار دج للسكنات، 200 مليار دج للتربية الوطنية و200 مليار دج لبرنامج تنمية البلديات.

- برنامج تطوير المنشآت استفاد من حصة معتبرة حيث أعطت الأولوية لقطاعي النقل والأشغال العمومية ب 700 و600 مليار دج.

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية تحصل على حصة ضئيلة وصلت 337.2 مليار دج خصص مجملها إلى الفلاحة والتنمية الريفية.

- تحصل برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال على مبلغ 50 مليار دج من الحصيلة الإجمالية.¹

3- توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014): رصدت لهذا المخطط ميزانية ضخمة

قدرها 21214 مليار دج من أجل الحفاظ على معدلات النمو المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، حيث شمل برنامج توظيف النمو ثلاث قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مكونات برنامج توظيف النمو الاقتصادي

القطاع	المبالغ "مليار دج"	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42%
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52%
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05%

المصدر: كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر،

أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص259.

¹ جوادى علي، مرجع سابق، ص 77-78.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

من خلال الجدول يظهر مواصلة الجزائر جهودها الرامية إلى رفع وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك بتسطير عديد البرامج ذات الصلة بتراكم رأس المال البشري وتحسين نوعيته، إذ خصصت لهذا القطاع 9903 مليار دج من موارد المخطط، فتهيئة عنصر بشري للمستقبل يكون قادرا على قيادة النمو الاقتصادي نحو المعدلات الموجبة والمتزايدة لا يتم دون تهيئة أرضية سليمة، وهو ما دفع السلطات الحكومية على الاستعانة بمخطط تطوير الهياكل القاعدية، بمبلغ 8400 مليار دج وذلك لما يحتاجه الاستثمار الفتي في الجزائر من أرضية صلبة تتمثل في قطاع الأشغال العمومية وشبكة النقل والمواصلات والتهيئة العمرانية، وهي كلها تصب في مرمى واحد وهو تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، وأخيرا استكملت الحكومة برنامجها التنموي بالاهتمام ببرامج دعم التنمية الاقتصادية وخصوصا التنمية الفلاحية والصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي، ثم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقيادة النمو والمضي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

¹ كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 258-259.

المطلب الثاني: السياسة الجبائية في الجزائر

لجأت الجزائر إلى الإصلاح الضريبي نظرا لوجود أسباب تدفعها إلى ذلك وأهداف تسعى إلى تحقيقها.

أولا: السياسة الجبائية قبل الإصلاحات

لم يكن النظام الضريبي المتبع قبل 1992 ذو فعالية تذكر بالنظر إلى الاهتمام الضئيل الذي كانت توليه السلطات للجباية العادية وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على الإيرادات الكبيرة التي كانت تدرها الجباية البترولية لميزانية الدولة، والتي كانت تستطيع من خلالها تغطية أغلب نفقاتها العامة، إلا أنه وبالنظر إلى الظروف الصعبة التي مر بها الإقتصاد الجزائري، إثر إنهار أسعار البترول سنة 1986، و استجابة للتحويلات الاقتصادية التي شهدها الإقتصاد العالمي توجب إعطاء أهمية أكبر للجباية العادية، من خلال تفعيلها في الإقتصاد، وهو ما أدى إلى إجراء إصلاحات عميقة على النظام الضريبي الجزائري، وأهم ما ميز هذا النظام قبل الإصلاح:¹

- تعقد النظام الضريبي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية.

- عدم مرونة النظام الضريبي.

- اختلال هيكل الإيرادات الضريبية، بهيمنة الضرائب غير المباشرة، وكذلك مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.

- الغش والتهرب الضريبي فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف أن يؤدي به إلى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية.

ثانيا - السياسة الجبائية بعد الإصلاحات

يهدف الإصلاح الضريبي إلى أن تلعب الضريبة دورا جديدا لمواكبة النظام الاقتصادي الجديد، بأن تستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها توجيهها يتمشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني سيما تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية.

ارتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية وتضمن العناصر التالية:

¹ جوادي علي، مرجع سابق، ص96.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة.
 - القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي.
 - تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.
- وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.¹
- ثالثا: تقييم أداء الإصلاحات الجبائية**
- لا بد من تقييم مدى فعالية الإصلاحات الضريبية ومدى مساهمتها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ويمكن إجراء هذا التقييم من خلال:
- 1- تقييم المردودية من خلال الحصيلة: يمكن عرض تطور الجبائية العادية والجبائية البترولية من خلال الجدول التالي:

¹ بوزيدة حميد مرجع سابق، ص 68-69.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخيل الجبائية على النمو الاقتصادي

جدول رقم(4) تطور الجباية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع المداخيل الجبائية	الايرادات الجبائية البترولية	%النسبة	الايرادات الجبائية العادية	النسبة%
1990	147.300	76.200	52	71.100	487
1991	244.200	161.500	66	82.700	34
1992	302.664	193.800	64	108.864	36
1993	300.687	179.218	60	121.469	40
1994	398.350	222.176	56	176.174	44
1995	578.140	336.148	58	241.992	42
1996	786.600	495.997	63	290.603	37
1997	878.778	564.765	64	314.767	36
1998	708.384	378.556	53	329.828	47
1999	874.888	560.121	64	314.767	36
2000	1.093.100	720.000	66	373.100	34
2001	1.285.100	840.600	65	444.500	35
2002	1.409.500	916.400	65	493.100	35
2003	1.399.000	836.100	60	562.900	40
2004	1.466.000	862.200	59	603.800	41
2005	1.563.800	899.000	57	664.800	43
2006	1.661.600	916.000	55	745.600	45
2007	1.759.700	973.000	55	786.700	45
2008	2.702.000	1.715.400	63	986.600	37
2009	3.098.700	1.927.000	62	1.146.612	38
2010	2.832.700	1.501.7	53	1.297.944	47
2011	3.077.900	1.529.4	50	1.548.500	50
2012	4.063900	2.155,3	53	1.908,600	46
2013	4.240400	2.261,9	53	2.018,500	47

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير بنك الجزائر.

يتضح من الجدول أن الجباية الإجمالية تتبع الجباية البترولية في الارتفاع والانخفاض، وهو ما يفسر أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة، حيث تراوحت مساهمتها في مجموع المداخل ما بين 66% و50%، وبالمقابل فإن مساهمة الجباية العادية إلى مجموع مداخلها، تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية، ورغم الارتفاع المستمر في حصيلتها والإصلاحات المنتهجة إلا أنها لم تتمكن من إحلال الجباية البترولية ولا حتى إحداث التوازن بينهما.

2- تقييم المردودية بالضغط الضريبي: يقاس من خلال نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الخام في سنة معينة ويعد مؤشرا على تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي،
جدول رقم (05) تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

الوحدة: مليار دج

السنوات	الضغط الضريبي خارج المحروقات %	الضغط الضريبي للجباية العادية %	الضغط الضريبي للجباية البترولية	الضغط الضريبي الاجمالي
1990	16.74	12.83	13.74	26.57
1991	13.35	9.59	18.73	28.32
1992	13.36	10.13	18.03	28.16
1993	13.07	10.21	15.06	25.27
1994	15.42	11.94	14.93	26.87
1995	16.37	12.07	16.76	28.83
1996	16.22	11.31	19.29	30.6
1997	16.45	11.29	20.31	31.6
1998	15.29	11.65	13.37	25.02
1999	13.62	9.72	17.29	27.01
2000	15.14	9.04	17.46	26.5
2001	15.99	10.51	19.89	30.4
2002	16.32	10.9	20.26	31.16
2003	16.82	10.72	15.91	26.63
2004	15.82	9.82	14.01	23.83
2005	16.03	8.79	11.88	20.67
2006	16.28	8.76	10.76	19.52

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

18.7	10.34	8.36	15.03	2007
24.64	15.53	8.93	16.46	2008

المصدر: جوادي علي، مرجع سابق، ص103.

من خلال الجدول يظهر أن الجباية البترولية تمثل الجزء الأكبر (أكبر من 50%)، أما الضغط الضريبي للجباية العادية فسجلت معدلات بين 13.07 و 16.82 وهو معدل ضعيف قياسا بدول نامية، وتشير ضعف معدلات الضغط الضريبي في الجزائر على ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد أوعية ضريبية ملائمة ذات مردودية.

3- تقييم المردودية من خلال المرونة الضريبية: يقصد بالمرونة الضريبية العلاقة بين

التغير النسبي في المداخل الجبائية والتغير النسبي في الناتج الداخلي الخام، في ما يلي:

جدول رقم (06) تطور المرونة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011:

السنوات	المرونة الضريبية الشاملة%	المرونة الضريبية للجباية العادية%
1990	1.08	0.43
1992	1.19	0.35
1993	0.97	1.01
1994	-0.06	0.82
1995	1.3	1.96
1996	1.3	1.27
1997	1.28	0.94
1998	1.34	1.23
1999	-10.71	0.38
2000	1.63	-0.63
2001	0.91	2.79
2002	7	1.5
2003	1.38	1.25
2004	-0.05	1.31
2005	0.28	0.51
2006	0.29	1.17
2007	0.5	1.16
2008	0.56	0.38

المصدر: جوادي علي، مرجع سابق، ص104.

نلاحظ من خلال الجدول أن المرونة الضريبية الشاملة سجلت نسبة أكبر من الواحد في أغلب السنوات، وهذا ما يؤكد أن الضرائب مرنة في هذه السنوات، أما على مستوى الجباية العادية حيث أن أغلب السنوات فيها كانت مرنة، وهو ما يفسر أن نمو الإيرادات الضريبية لم تكن بمستوى نمو ثروات الدخول في الجزائر، وهذا راجع بشكل أساسي إلى الإعفاءات الضريبية الممنوحة لأوعية ضريبية هامة إضافة إلى التهرب الضريبي، وضعف كفاءة الجهاز الضريبي في الجزائر.

المبحث الثاني: نموذج قياسي لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

سوف نعمل من خلال هذا المبحث على عرض المعادلات التي يحتوي عليها النموذج وكذا تفسيرها تفسير اقتصاديا، بالإضافة إلى التعريف بمختلف الاختبارات الإحصائية التي سوف يتم استخدامها لاختبار مدى و جودة المعادلات ومدى معنوية المتغيرات المفسرة المستخدمة في النموذج القياسي للجبائية والنمو الاقتصادي: "نموذج percebois"

المطلب الأول: هيكل النموذج القياسي

يتكون النموذج من 29 معادلة منها 18 معادلة سلوكية و11 معادلة توازيه حيث يمكن التمييز بين مجموعتين من المعادلات السلوكية (المجموعة الأولى: خاصة بالعمليات على السلع والخدمات؛ المجموعة الثانية: خاصة بعمليات التوزيع)، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى مجموعتين فرعيتين: الأولى مرتبطة بتحديد الأرباح، الأجور، والأخرى تتعلق بتحديد الاقتطاعات الإجبارية والجبائية أساسا وكذا عمليات التحويل، يحتوي هذا النموذج على المتغيرات التالية:

- الاشتراكات الاجتماعية المستلمة من طرف الإدارات COTA
- الاشتراكات الاجتماعية المستلمة من طرف العائلات COTM
- الاشتراكات الاجتماعية المستلمة من طرف المؤسسات COTE
- إيداع العوائل EPM
- استثمار المؤسسات FBCFEN
- استثمار العوائل FBCFM
- مجموع المداخل الموزعة (الناتج الداخلي الخام بتكلفة العوامل) FE
- الإنفاق الحكومي G
- الضرائب المباشرة المستلمة من طرف الإدارات IDA
- الضرائب على الأرباح الشركات المدفوعة من طرف المؤسسات IBS
- الضريبة على الدخل الإجمالي المدفوعة من طرف العائلات IRG
- السيولة النقدية (النقود وأشباه النقود) M2
- الواردات M
- المساعدات والإعانات الاجتماعية المدفوعة من طرف الإدارات PSA

- الدخل الخام للمقاولين RB EI
- الربح الخام للمؤسسات العامة والخاصة RB ET
- الربح الصافي للمؤسسات RNET
- النتيجة الخام الاستغلال المؤسسات RBETS
- الدخل المتاح للعائلات RDM
- الإيرادات الكلية RTA
- دخل ملكية العائلات RBM
- الدخل العائلي الكلي الخاضع للضريبة RTIM
- الأجور الخام المدفوعة من طرف الإدارات SALBA
- الأجور الخام المستلمة من طرف المؤسسات SALBM
- الأجور الخام المدفوعة من القطاع الخاص للعائلات SALBSP
- الرسم على رقم الأعمال وبالأخص الرسم على القيمة المضافة (TVA)TCA
- الرسم الداخلي على الاستهلاك tic
- الصادرات x
- الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق $La PIB^1$

المطلب الثاني: معادلات النموذج وتفسيرها الاقتصادي.

سوف نقوم بعرض المعادلات التي يتركز عليها النموذج القياسي والتي هي كالتالي:

أولاً: المعادلات السلوكية وتشتمل على العمليات التالية

1. العمليات على السلع والخدمات

$$CMt = a1 + a2 RDMt + a3 Lt-1 \quad (01)$$

تدل هذه المعادلة على أن استهلاك العوائل خلال الفترة (t) مرتبط بدخلهم المتاح خلال نفس الفترة وكذا بالسيولة النقدية التي بحوزتهم والمرخصة من الجهاز البنكي خلال الفترة السابقة (t-1)

¹بوجردة سهيلة، مرجع سابق، ص116.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخيل الجبائية على النمو الاقتصادي

$$\text{FBCFMt} = b1 + b2 \text{EPMt} \quad (02)$$

توضح هذه المعادلة أن استثمار العوائل خلال الفترة (t) يتوقف على إذخارهم خلال الفترة نفس الفترة.

$$\text{FBCFENT} = c1 + c2 \text{RNE t-1} + c3 \Delta Yt \quad (03)$$

تدل هذه المعادلة على أن استثمار المؤسسات يتوقف في جزئه الأول على الاستثمار المستقل، وذلك بالإعتماد على حجم الأرباح الصافية المشكلة خلال الفترة (t-1) والجزء الآخر ينتج عن تطور مستوى النشاط الاقتصادي خلال الفترة (t) بمعنى أنه مرتبط بحجم الإنتاج.

$$\text{Gt} = d1 + d2 \text{RTAt} - d3 \Delta Yt \quad (04)$$

توضح المعادلة أعلاه أن الإنفاق العمومي يتوقف أساسا على عنصرين: الأول هو حجم الإيرادات الجبائية من جهة، والعنصر الثاني هو مقدار التغير في حجم الإنتاج المتوقع ما بين الفترة (t) والفترة السابقة لها.

إن الفكرة الكينزي يعتبر بصفة عامة أن حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار يتم تحديده بصفة مستقلة وبغض النظر عن الحجم المتوقع للإيرادات الجبائية، ونحن وفي هذا النموذج نعتبر أن الدولة تحدد التوقعات الجبائية وتعمل على المحافظة على العلاقة معينة بين الحجم المتوقع للإيرادات ومستوى النفقات المبرمجة، بالرغم من إمكانية وجود التغذية مرتدة «Feed back» تعديل الضغط الجبائي لتمويل النفقات الجديدة الغير مبرمجة إلا أن نسبة من الإيرادات الجبائية المحصلة عليها خلال الفترة (t) ترتبط بحجم النشاط الاقتصادي الحاصل في الفترة t-1 وبذلك فحجم الإنفاق العام مرتبط بعلاقة عكسية مع تطور النشاط الاقتصادي المتوقع، وهو ما يفسر الإشارة السالبة للعنصر ΔYt .

في حالة الركود الاقتصادي $\Delta Yt < 0$

تتجه الدولة نحو رفع نفقاتها بسرعة زيادة الإيرادات الجبائية، أما في فترة الانتعاش الاقتصادي فالمستوى المتوقع للإيرادات الجبائية يرتفع وهو الأمر الذي يسمح للدولة بالرفع من نفقاتها وهو ما سوف يقود إلى رفع الضغوط التضخمية، ولهذا السبب فإن الدولة لا تلتزم بنفقات جديدة كثيرة في هذه الفترة، أي أنها ستعمل على رفع نفقاتها ولكن بسرعة أقل من سرعة زيادة الإيرادات.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

إذن فالإشارة السالبة للعنصر ΔY_t تبين أنه خلال فترة الانتعاش الاقتصادي ترتفع النفقات العمومية بسرعة أقل من سرعة زيادة الإيرادات أما خلال فترة الركود الاقتصادي فالنفقات ترتفع بسرعة أكبر من ارتفاع الإيرادات.

$$M_t = e_1 + e_2 Y_t \quad (05)$$

$$X_t = f_1 + f_2 Y_t \quad (06)$$

تدل المعادلتين أعلاه بأن الواردات مثل الصادرات تتوقف على الميل للاستيراد والميل للتصدير بالنسبة لحجم النشاط الاقتصادي الحالي.

2. عمليات التوزيع: الأجور، العمليات، الأرباح.

$$SALBSPt = g_1 Y_t - g_2 RBETt \quad (07)$$

تتعلق بمستوى هذه الأجور (t) تدل المعادلة أعلاه على أن الأجور الخام المدفوعة من طرف الإدارات خلال الفترة السابقة ($t-1$)، فكما هو معلوم فإن الأجور الإسمية في الاقتصاد لا تتجه نحو الانخفاض، كما أنها مرتبطة كذلك بالتغير الحاصل في مستوى الأجور السائدة في القطاع الخاص، فإن عمال القطاع العام سوف يضغطون بواسطة ممثليهم بهدف اللحاق والاستفادة من الزيادة التي شهدتها عمال القطاع الخاص.

$$RBETt = j_1 + j_2 FEt + j_3 \Delta Y_t \quad (08)$$

تدل هذه المعادلة على أن الأرباح الخام للمؤسسات ترتبط بالارتفاع الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي، وكذا بمجموعة المداخل الموزعة.

$$RBEETt = k_1 + k_2 RBEIt \quad (09)$$

تبين هذه المعادلة على أن حصة تقريبا ثابتة من الدخل الخام للمقاولين تتشكل من أرباحهم الخام.

$$RPMt = i_1 + i_2 FBCFMt-1 \quad (10)$$

تدل المعادلة أعلاه على أن دخل ملكية العائلات مرتبط أساسا بمجموعة الاستثمارات المحققة من طرفهم خلال الفترة السابقة.

الإشراكات والإعانات الاجتماعية:

$$COTMt = m_1 + m_2 SALBMt \quad (11)$$

$$COTEt = n_1 + n_2 SALBSPt \quad (12)$$

$$PSAt = p1 + p2 SALBMt \quad (13)$$

تبين المعادلات الثلاث أعلاه على أن مجموع الاشتراكات الاجتماعية وكذا الإعانات الاجتماعية المدفوعة من طرف العائلات تتعلق بالأجر الخام الذي يتلقونه، أما الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من طرف المؤسسات فتتعلق بأجورهم الخام، في حين أن الإعانات الاجتماعية المدفوعة من الإيرادات لقطاع العائلات فتتعلق بالأجور الخام الممنوحة لهم.

الإيرادات الجبائية: تتشكل من المعادلات التالية

$$IRGt = r1 + r2 RTIMt \quad (14)$$

ترتبط أساسا مجموعة الضريبة على الدخل الإجمالي المدفوع من طرف العائلات خلال الفترة (t) ترتبط أساسا بمجموعة الدخل الخاضع للضريبة والمتحصل عليه من طرف العائلات الفترة السابقة (t-1)

$$IBSt = s1 + s2 RBETSt-1 \quad (15)$$

تدل المعادلة السابقة على أن حجم الضريبة على أرباح الشركات تتعلق بمجموع النتيجة الخام لاستغلال المؤسسات خلال الفترة (t-1)

$$TCAt = t1 + t2 Yt \quad (16)$$

$$TVAt = v1 + v2 CMt \quad (17)$$

تدل المعادلتين المذكورتين أعلاه أن الرسم على رقم الأعمال وأساسا الرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم الداخلي على الاستهلاك ترتبط بوعائها الضريبي الدخل والاستهلاك على الترتيب.

$$RDMt = RTIMt + PSAt - IRGt \quad (18)$$

الدخل المتاح للعائلات يساوي الدخل الكلي الخاضع للضريبة لقطاع العائلات + الاعانات الاجتماعية المدفوعة لهم - الضريبة على الدخل المدفوعة من قبل العائلات كذلك.

1. المعادلات التوازنية وتشمل على المعادلات التالية

$$RTIMt = SALBMt - COTMt + RBEIt + RPMt \quad (19)$$

الدخل الكلي الخاضع للضريبة لقطاع العائلات يساوي الأجور الخام المدفوعة لهذا القطاع- مجموع الإشتراكات الخاضعة المدفوعة من قبلهم + الدخل الخام للمقاولين+ دخل ملكية العائلات.

$$SALBMt = SALBSPt + SALBA t \quad (20)$$

الأجور الخام المدفوعة إلى قطاع العائلات تساوي الأجور الخام المدفوعة من القطاع الخاص بالإضافة إلى تلك المدفوعة من الإدارات.

$$Yt = CMt + FBCFMt + FBCFENT + Gt + Xt - Mt \quad (21)$$

وهي المعادلة التوازنية المعروفة وذلك في حالة اقتصاد مفتوح

$$FEt = Yt - TCAt \quad (22)$$

مجموع المداخل والموزعة خلال الفترة (t) تساوي الدخل المتاح للعوائل بعد طرح استهلاكهم الجاري.

$$EPMt = RDMt - CMt \quad (23)$$

ادخار العوائل خلال الفترة (t) يساوي الدخل المتاح للعوائل بعد طرح استهلاكهم الجاري.

$$RTAt = COTAt + IDAt + TCAt + TIC \quad (23)$$

تدل المعادلة أعلاه أن مجموع الإيرادات الكلية يساوي مجموع الاشتراكات الاجتماعية بالإضافة إلى مجموع الضرائب المباشرة المستلمة من طرف الادارات مضاف إليه الرسم على رقم الأعمال وكذا الرسم على الاستهلاك.

$$COTAt = COTEt + COTMt \quad (24)$$

الاشتراكات الاجتماعية المستلمة من طرف الادارات تضم كل من: الاشتراكات المدفوعة من المؤسسات وكذا المدفوعة من العائلات.

$$IDAt = IRGt + IBSt \quad (25)$$

الضرائب المباشرة المستلمة من طرف الادارات تضم كل من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات المدفوعة من المؤسسات¹.

¹بختاش راضية، مرجع سابق، ص 184-189.

المبحث الثالث: تطبيق النموذج على الاقتصاد الجزائري

من خلال هذا المبحث سنقوم بتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري وذلك بعد تجميع المعطيات الاحصائية وعرض طريقة التقدير النموذج لمختلف المتغيرات محل الدراسة وتقديرها وتفسيرها.

المطلب الأول: طريقة تقدير النموذج

لتقدير مختلف المعلمات التي يحتوي عليها النموذج سوف نقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير مختلف معادلات النموذج، ويتعلق الأمر باختبارات التالية:

أولاً: اختبار معامل التحديد R^2

يسمح هذا الإختبار بقياس جودة النموذج وذلك عن طريق تقدير نسبة التغيرات الكلية التي تحدث في المتغير التابع وتفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة، ويتم احتسابه وفقاً للعلاقة التالية:

$$R^2 = 1 - \text{RSS}/\text{TSS}$$

$$\text{RSS} = \sum e_i^2 = \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

$$\text{TSS} = \sum y_i^2 = \sum (Y_i - \bar{Y})^2$$

$$0 \leq R^2 \leq 1 \quad \text{مع}$$

كلما اقترب معامل التحديد من الواحد كلما كان التقدير جيداً والعكس، وهناك عدة مشاكل تواجهنا عند استخدام هذا الاختبار وهي كونه جد حساس لعدد المتغيرات المستقلة الموجودة في نموذج الانحدار حيث أن إضافة متغيرات مستقلة جديدة لمعادلة الانحدار المدروسة لا يمكن أبداً أن تنقص من قيمة R^2 حتى لو كانت المتغيرات الجديدة لا تضيف أي تفسير للظاهرة المدروسة بل على العكس من ذلك يمكن أن تزيد من قيمة هذا المعامل وهو ما يسمى بالمعامل التصحيح R^2 يعطي بالعلاقة التالية:

$$R^2 = 1 - (1 - R^2) \frac{(n-1)}{(n-k)}$$

حيث أن:

N عدد المشاهدات، K : عدد معلمات النموذج.

ثانياً: اختبار ستيودنت

يعتمد هذا الاختبار على درجات الحرية $(N-K)$ وهو اختبار يقيس معنوية كل معلمة على حدى وفق الفرضيتين التاليتين:

H0 فرضية عدم المعلمة ليست معنوية $\alpha=0$

H1 الفرضية البديلة المعلمة ذات معنوية $\alpha \neq 0$

ونقوم باختبار الفرضية البديلة إذا كانت T المحسوبة أكبر من الجدولة حيث تعطى T

$$T = \frac{\alpha^{\wedge} - \alpha}{SE(\alpha^{\wedge})}$$

بالعلاقة التالية:

في حين أن T_{TAB} فيتم استخراجها من الجداول الاحصائية لهذا الاختبار.

ثالثا: اختبار فيشر

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة هل المتغيرات المستقلة ($X_1, X_2, X_3, \dots, X_i$) لها

تأثير على المتغيرة التابعة Y، بمعنى أننا نستخدم هذا الاختبار إذا ما أردنا إختبار معنوية

أكثر من معلمة واحدة، ويتم هذا الاختبار وفق الفرضيتين التاليتين:

H0 فرضية عدم $\alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_i = 0$

H1 الفرضية البديلة $\alpha_1 \neq 0, \alpha_2 \neq 0, \dots, \alpha_i \neq 0$

ويتم اتخاذ القرار وفق الكيفية التالية:

إذا كانت الاحصائية المحسوبة أقل من الجدولة فإننا نقبل فرضية عدم والتي تنص على

أنه توجد على الأقل متغيرة مستقلة واحدة ليست معدومة وتفسر المتغير التابع.

$$F = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(n-k)}$$

تعطى F بالعلاقة التالية:

أما F_{TAB} الجدولة فنحصل عليها انطلاقا من الجداول الاحصائية الخاصة بهذا

الاختبار.¹

رابعا: إختبار درين واتسن

يصنف هذا الاختبار ضمن الاختبارات من الدرجة الثانية فهو يساعد على الكشف عن وجود

أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء وتعطى صيغته بالعلاقة التالية:

$$D = \frac{\sum(et - et-1)}{\sum et^2}$$

بحيث أن et : الأخطاء أو البواقي.

N: عدد المشاهدات مع $4 \leq dw \leq 0$

ويتم هذا الاختبار على النحو التالي:

¹ جمال فروخي، نظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص21.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

H0 فرضية العدم $p=0$

H1 الفرضية البديلة $p \neq 0$

حيث تنص فرضية العدم على عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء في حين تنص الفرضية البديلة على النحو التالي:

0 d_1 du $4-du$ $4-d_1$ 4

نرفض H0	؟	نقبل H0	؟	نرفض H0
وجود الارتباط الذاتي للأخطاء	عدم اليقين	عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء	عدم اليقين	وجود الارتباط الذاتي للأخطاء

- في حالة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء يتعين إعادة النظر في المتغيرات المدروسة.
- في حالة d تقع ضمن مجال عدم اليقين، فهنا لا يمكن الجزم بوجود ارتباط ولا بعدمه وفي هذه الحالة الاختيار بين الإبقاء على متغيرات الدراسة وقبول نتائج التقدير والعمل على تعديلها من أجل التأكد من إزالة الارتباط الممكن¹.

المطلب الثاني تقدير معادلات النموذج وتفسيرها

سوف نقوم بتقدير النموذج وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج E.Views. ونظرا لعدم توفر جميع المعطيات اكتفينا بتقدير بعض معادلات النموذج.

أولا: العمليات على السلع والخدمات

- تقدير المعادلة رقم 1: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$CM_t = 816.50 + 0.054RDM_t + 0.32L_{t-1}$$

$$t\text{-student } (8.21) \quad (2.24) \quad (7.55)$$

$$R^2 = 0.95 ; F^* = 213.37 ; DW = 1.67 ; T^{0.05}_{tab(23-3)} = 1.725$$

من خلال هذه المعادلة يتضح بأن استهلاك العائلات الجزائرية يتحدد بالدخل (t) في الفترة المتاحة لهم في نفس الفترة، وكما هو معلوم فإن العلاقة التي تربط بين الدخل والاستهلاك هي علاقة طردية، وكذا السيولة النقدية التي هي بحوزة العائلات والمرخصة من طرف الجهاز

¹ أمل كابوس، مبادئ الإقتصاد القياسي، منشورات جامعة حلب، 1981، ص 310.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

البنكي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية ، ونلاحظ كذلك أن T المحسوبة لمعالم الانحدار أكبر من الجدولة كما أن اختبار $R^2=0.95$ وهو ما يبين أن 95 % من الدخل والسيولة النقدية يفسران استهلاك العائلات، أما النموذج ككل فهو معنوي حيث أن F المحسوبة أكبر من الجدولية وهو ما يفسر معنوية النموذج ككل.

- تقدير المعادلة رقم 2: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$FBCFM_t = 739.69 + 0.155 EPM_t$$

$$t\text{-student} \quad (8.27) \quad (6.69)$$

$$R^2=0.6708 ; F^*=44.83 ; DW=0.36 \quad T^{0.05}_{tab(24-2)}=1.717$$

تدل هذه المعادلة على أن استثمار العوائل مرتبط بادخارهم خلال نفس الفترة، حيث تدل الدراسة على أن T المحسوبة للمتغيرة المفسرة (إدخار العوائل) أكبر من الجدولة، كما يدل اختبار معامل التحديد على إدخار العوائل يفسر استثمارهم بنسبة 67.08%، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل أخرى، أما فيما يخص اختبار دارين - واتسون فنلاحظ أن هناك وجود ارتباط ذاتي للأخطاء حيث نعيد تقدير المعادلة كما يلي:

$$FBCFM_t = 1529.19 + 0.01 EPM_t + 0.862AR(1)$$

$$t\text{-student} \quad (3.44) \quad (0.33) \quad (11.78)$$

$$R^2=0.92 ; F^*=120.35 ; DW=0.80 \quad T^{0.05}_{tab(23-3)}=1.725$$

بعد عملية التقدير نلاحظ زوال الارتباط الذاتي للأخطاء.

- تقدير المعادلة رقم 3: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$FBCFEN_t = 25.56 + 0.502FBCFEN_{t-1} - 0.03 \Delta Y_t$$

$$t\text{-student} \quad (0.36) \quad (39.01) \quad (-1.213)$$

$$R^2=0.988; F^*=826.44 ; DW=2.99; T^{0.05}_{tab(23-3)}=1.725$$

هذه المعادلة هي دالة الاستثمار المرتبطة بالنتائج الداخلي الخام وبالاستثمار السابق، حيث تدل الدراسة الإحصائية لهذه المعادلة على أن المعلمة التابعة للتغير في الناتج الداخلي الخام T المحسوبة لها (-1.213) أقل من الجدولة (1.725) وهو ما يعني أنها ليست ذات معنوية، حيث أن هذه المتغيرة لا تفسر الاستثمار الخاص في الجزائر، أما عن اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء فتدل القيمة 2.99 في مجال قبول فرضية عدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

- تقدير المعادلة رقم 4: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$G_t = 1525.19 + 0.333 RTA_t - 0.245 \Delta Y_t$$

$$t\text{-student} \quad (3.89) \quad (3.95) \quad (-1.29)$$

$$R^2 = 0.46 ; F^* = 8.86 ; DW = 1.01 ; T^{0.05}_{tab(23-3)} = 1.725$$

تدل هذه المعادلة على أن الإنفاق العمومي يتوقف أساسا على عنصرين: حجم المداخل الجبائية من جهة والتغير في مستوى النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، فالحكومة تحدد نفقاتها على أساس التوقعات الجبائية وتعمل دائما على جعل النفقات المبرمجة في مستوى الحجم المتوقع للإيرادات، وبما أن الجزائر أغلبية مداخلها من الجباية البترولية إذ تمثل أكثر من 60% من إيرادات الدولة فإنها تعمل على تصميم بناءه على السعر المرجعي للبتروول وهو ما يعكس إحصائيا معنوية المتغيرة (RTA_t) حيث أن T المحسوبة لها أكبر من الجدولة، في حين أن معلمة الناتج الداخلي الخام غير معنوية إحصائيا ف T المحسوبة لها أقل من الجدولة وهو ما يعني أن السياسة الإنفاقية والجبائية لا تواكب التطور والتغير الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي، ففي حالة الركود الاقتصادي على الدولة أن تتجه إلى رفع نفقاتها بسرعة أكبر من سرعة زيادة الإيرادات، فبفعل المستوى المرتفع للمداخل الجبائية فإن الدولة يمكنها التوسع في الإنفاق العمومي.

غير أن النموذج غير مقبول، حيث أن كلا المتغيرتين تفسران المتغيرة التابعة بنسبة 46.99%، أما فيما يخص إختبار دارين واتسون فتدل القيمة (1.01) على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي إعادة تقدير النموذج كما يلي:

$$G_t = 85.15 + 0.042 RTA_t + 1.15 AR(1)$$

$$t\text{-student} \quad (3.89) \quad (2.53) \quad (34.41)$$

$$R^2 = 0.98 ; F^* = 682 ; DW = 2.18 ; T^{0.05}_{tab(23-3)} = 1.725$$

من خلال إعادة تقدير المعادلة نلاحظ زوال الارتباط الذاتي للأخطاء.

- تقدير المعادلة رقم 5: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$M_t = 1129417 - 0.018 Y_t$$

$$T\text{-Student} \quad (3.69) \quad (-0.216)$$

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

$$R^2=0.002; F^*= 0.046; D.W = 0.26 ; T^{0.05} \text{ tab } (22-2) = 1.734$$

من خلال الدراسة الإحصائية لهذه المعادلة يتضح أنها غير مقبولة إحصائياً بقيمة R^2 ضعيفة جداً، كما أن المعلمة Y_t غير معنوية إحصائياً وهو ما يعني أن دالة الواردات لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري ومن أجل ذلك يجب إدخال متغيرات مفسرة لها أهميتها بالنسبة للإقتصاد الجزائري وهي متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الطلب المحلي ومنه تكون المعادلة المقدره كما يلي:

$$M_t = 2903482 - 14.406TC + 0.80DIT$$

$$T\text{-Student } (5.44) \quad (-7.34) \quad (1.46)$$

$$R^2=0.80; F^*= 40.06; D.W = 1.24 ; T^{0.05} \text{ tab } (22-3) = 1.725$$

تدل هذه المعادلة على أن الواردات الجزائرية ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف فكلما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري كلما ارتفعت الواردات الجزائرية، وتعتبر هذه المتغيرة معنوية إحصائياً إذ أن T المحسوبة أكبر من الجدولة، كما أنها ترتبط بعلاقة طردية مع الطلب المحلي فكلما هو معلوم فإن الجزائر تستورد معظم حاجياتها الغذائية فكلما ازداد الطلب المحلي كلما ارتفع حجم الواردات، أما فيما يخص الدراسة الإحصائية لمتغيرة الطلب المحلي نلاحظ أنها غير معنوية حيث أن T المحسوبة أقل من الجدولة، أما عن جودة النموذج ككل فتدل إحصائية فيشر على قبول الفرضية البديلة أي معنوية النموذج ككل، أما عن اختبار R^2 فتقدر قيمته ب 80% من تغيرات الواردات مفسرة بواسطة سعر الصرف والطلب الداخلي.

أما عن اختبار دارين واتسن فنلاحظ وجود الارتباط الذاتي للأخطاء ولإزالة هذا الارتباط نعيد تقدير المعادلة كما يلي:

$$M_t = 2995398 - 14.844TC + 0.548DIT + 0.403AR(1)$$

$$T\text{-Student } (3.355) \quad (-4640) \quad (0.972) \quad (1.690)$$

$$R^2=0.82; F^*= 27.60; D.W = 1.89 ; T^{0.05} \text{ tab } (21-4) = 1.740$$

- تقدير المعادلة رقم 6: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$X_t = 1197.46 + 0.295 Y_t$$

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

T-Student (2.08) (2.33)

$$R^2=0.198; F^*= 5.44; D.W = 0.22; T^{0.05} \text{ tab } (24-2) = 1.717$$

من المعادلة أعلاه وأساسا معامل الانحدار R^2 يتضح أن النموذج ليس جيدا، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الصادرات الجزائرية حيث تشكل بها المحروقات أكثر من 96% وباقي الصادرات لا تتعدى بعض مواد مختلفة، وبالتالي فتغيرات الناتج الداخلي الخام لا تفسر كثيرا متغيرة الصادرات لذلك سنحاول إضافة متغيرات جديدة لها أهميتها والمتمثلة في سعر الصرف والتي من شأنها أن تحسن كثيرا من جودة التقدير كما يلي:

$$X_t = 7026.37 + 0.08 Y_t - 42.644TC$$

T-Student (3.65) (0.66) (-3.13)

$$R^2=0.45; F^*= 8.71; D.W = 0.55; T^{0.05} \text{ tab } (24-3) = 1.721$$

تدل هذه المعادلة على عدم معنوية معلمة الناتج الداخلي الخام حيث أن TC المجدولة أكبر من المحسوبة على غرار باقي المعلمات والتي كانت معنوية، كما نلاحظ من خلال احصائية فيشر ان النموذج غير معنوي، وكذلك ضعف معامل التحديد ولذلك يجب اعادة تقدير المعادلة كما يلي:

$$X_t = 10220 + 0.26TC + 0.97 AR(1)$$

T-Student (0.45) (0.039) (13.23)

$$R^2=0.90; F^*= 92.94; D.W = 2.32; T^{0.05} \text{ tab } (23-3) = 1.725$$

نلاحظ من المعادلة معنوية النموذج ككل إذ أن F_c المحسوبة لها أكبر من المجدولة، كما نسجل تحسنا في جودة التقدير، حيث أن معامل التحديد $R^2=0.90$ وهو ما يعني أن 90% من تغيرات الصادرات مفسرة بواسطة تغيرات الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف كما تدل إحصائية دارين واتسون على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ثانيا: العمليات التوزيع الاجور العمليات والارباح

- تقدير المعادلة رقم 7: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$SALBSPT = 5134.545 + 0.007Y_t - 0.008 EPE_t$$

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

T-Student (1.516) (0.926) (9.943)

$R^2=0.509$; $F^*= 9.86$; $D.W = 2.15$; $T^{0.05} \text{ tab } (22-3) = 1.729$

تدل هذه المعادلة على أن الأرباح الخام للمؤسسات ترتبط بعلاقة طردية مع مستوى الدخل الجاري وبالعلاقة طردية مع الربح الخام للمؤسسات، وهو ما ينافي النظرية الاقتصادية، حيث أنه يوجد دائما صراع بين كتلة الأجور وكتلة الأرباح وارتفاع أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر وبذلك فوجود علاقة طردية بينهما أمر غير منطقي بالرغم من أن النموذج مقبول إحصائيا، غير أنه مرفوض اقتصاديا.

- تقدير المعادلة رقم 8: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$SAIBA_t = 30.53 + 1.14 SALBA_{t-1} - 0.079 \Delta SALBSP_t$

T-Student (0.54) (22.89) (-0.38)

$R^2=0.96$; $F^*= 283.49$; $D.W = 1.84$ $T^{0.05} \text{ tab } (23-3) = 1.725$

تدل هذه المعادلة على أن الأجور الخام المدفوعة من طرف الإدارات ترتبط بعلاقة طردية مع مستوى الأجور السائد خلال الفترة السابقة (t-1) وهو أمر منطقي فمعلوم أن الأجور الإسمية في الاقتصاد لا تتجه نحو الانخفاض، أما من الناحية الإحصائية فإن هذه المتغيرة ($SALBA_{t-1}$) هي معنوية إحصائيا إذ أن T المحسوبة أكبر من المجدولة، أما عن المتغيرة الثانية فهي التغير في الأجور الإسمية المدفوعة من القطاع الخاص للعائلات فإن إحصائية T تثبت عدم معنويتها أي أن هذه المتغيرة لا تفسر الأجور الخام المدفوعة من طرف الإدارات، ويمكن تفسير ذلك أن القطاع العام لا يزال يسيطر بنسبة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، ولا يزال يشغل النسبة الأكبر من اليد العاملة، أما القطاع الخاص لا يزال ناشئا إذ أنه لا يوظف عمالا بحجم أولئك الذين يوظفهم القطاع العام، وعلى العموم يعتبر النموذج مقبولا من الإحصائية حيث معامل التحديد قيمته معتبرة 96% بالإضافة إلى إحصائية فيشر والتي تثبت معنوية النموذج ككل إذ أن F المحسوبة أكبر من المجدولة.

- تقدير المعادلة رقم 9: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$RBET_t = 988.33 + 0.27FE_t + 0.16 \Delta Y_t$

T-Student (2.94) (6.48) (1.32)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

$$R^2=0.67; F^*= 21.15; D.W = 0.74 ; T^{0.05} \text{ tab } (23-3) = 1.725$$

تدل هذه المعادلة على أن الأرباح الخام للمؤسسات ترتبط بعلاقة طردية بمستوى النشاط الاقتصادي، فكلما حدث تطور في مستوى النشاط الاقتصادي كلما أدى ذلك إلى إنشاء مؤسسات جديدة تحقق أرباحاً إضافية تكون محل إخضاع ضريبي، وتدل الإحصائية على عدم معنوية هذه المتغيرة حيث أن T المحسوبة لها أقل من الجدولة، وهو ما يعكس نقص توجه الأعوان الاقتصاديين نحو المشاريع التجارية التي تدر أرباحاً وتساهم في التطور والنمو الاقتصادي الوطني، بالإضافة إلى ذلك عدم معنوية هذه المتغيرة يبرز مجموعة المعوقات والعراقيل التي تقف أمام الأعوان الاقتصاديين في محاولة منهم لإنشاء مؤسسات اقتصادية في الجزائر، أما بالنسبة لمتغيرة مجموع المداخل الموزعة فإنها تعتبر معنوية إحصائياً إذ أن T المحسوبة لها أكبر من الجدولة، أما فيما يخص معنوية النموذج ككل فيمكن القول أن F المحسوبة لها أكبر من الجدولة تثبت أن النموذج معنوي إحصائياً، كما بلغ معامل التحديد 67% وهي نسبة معتبرة، أما عن اختبار دارين واتسن فنلاحظ من خلال قيمته وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ولإزالته نعيد عملية التقدير على النحو التالي:

$$RBET_t = 6020.56 + 0.008FE_t + 0.94 AR(1)$$

$$T\text{-Student} \quad (1.11) \quad (0.20) \quad (13.05)$$

$$R^2=0.90; F^*= 97.69; D.W = 2.15 ; T^{0.05} \text{ tab } (23-3) = 1.725$$

- تقدير المعادلة رقم 10: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$EPE_t = -761.32 + 1.41 RBET_t$$

$$T\text{-Student} \quad (-2.17) \quad (12.43)$$

$$R^2=0.87; F^*=154.63; D.W= 0.82 ; T^{0.05} \text{ tab } (24-2) = 1.717$$

تدل هذه المعادلة على أن إيداع المؤسسات يتشكل من أرباحهم الخام خلال نفس الفترة (t) حيث تشير الدراسة الإحصائية إلى معنوية هذه المتغيرة المفسرة، إذ أن T المحسوبة لها أكبر من الجدولة، كما أن اختبار R^2 يشير إلى جودة النموذج ككل بحيث أن 87% من تغيرات الدخل الخام للمقاولين مفسرة بواسطة أرباحهم الخام، كما تشير إحصائية فيشر إلى معنوية النموذج ككل، إذ أن F المحسوبة لها أكبر من الجدولة، أما عن اختبار دارين واتسن فنلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ولإزالته نعيد عملية التقدير على النحو التالي:

$$EPE_t = 89596.33 + 0.242 RBET_t + 0.99AR(1)$$

$$T\text{-Student} (0.05) (0.94) (15.54)$$

$$R^2=0.94; F^*=180.77; D.W= 2.37 ; T^{0.05} \text{ tab } (23-3) = 1.725$$

- تقدير المعادلة رقم 11: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$RPM_t = 242609 + 1.299 FBCFM_t$$

$$T\text{-Student} (2.112) (4.91)$$

$$R^2=0.55; F^*=24.12; D.W= 0.66; T^{0.05} \text{ tab } (21-2) = 1.729$$

نلاحظ من خلال عملية التقدير معنوية المتغيرة (FBCFM_t) حيث أن T المحسوبة لها أكبر من المجدولة، غير أن النموذج ككل قليل الجودة، حيث أنه وعلى أساس معامل التحديد فقط 55% من تغيرات دخل ملكية العائلات مفسرة بواسطة استثماراتهم السابقة (t-1).

ثالثا: الإيرادات الجبائية

- تقدير المعادلة رقم 15: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$IRG_t = -255.47 + 2.16 RTIM_{t-1}$$

$$T\text{-Student} (-2.47) (15.95)$$

$$R^2=0.92; F^*=254.52; D.W= 1.18; T^{0.05} \text{ tab } (22-2) = 1.725$$

نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه من الناحية الإحصائية يشير معامل التحديد R^2 إلى أن 92% من تغيرات IRG مفسرة بتغيرات الدخل الخاضع للضريبة للعائلات للفترة السابقة، كما يمكن ملاحظة من خلال T-Student بأن هذه المتغيرة معنوية إحصائيا، أما في ما يخص إختبار دارين واتسون فيشير إلى وجود إرتباط ذاتي للأخطاء ولأجل ذلك نعيد عملية التقدير على النحو التالي:

$$IRG_t = -277.19 + 2.17 RTIM_{t-1} + 0.39AR(1)$$

$$T\text{-Student} (-1.58) (10.16) (1.82)$$

$$R^2=0.93; F^*=134; D.W= 1.87; T^{0.05} \text{ tab } (21-3) = 1.734$$

- تقدير المعادلة رقم 16: أعطت عملية التقدير النتائج التالية

$$IBS_t = 20.90 + 0.034 RBETS_{t-1}$$

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي

T-Student (1.5) (9.11)

$R^2=0.83$; $F^*=83.02$; $D.W= 0.76$; $T^{0.05} \text{ tab } (19-2) =1.740$

تدل المعادلة على ان الضريبة على ارباح الشركات ترتبط بمجموع النتيجة الخام لإستغلال المؤسسات خلال الفترة (t-1) بحيث 83% من تغيرات الضريبة على ارباح الشركات ترتبط بتغيرات نتيجة الاستغلال، كما تبرز الدراسة الإحصائية معنوية هذه المعلمة، اما اختبار دارين واتسن فيدل على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي نعيد تقدير المعادلة كما يلي:

$$IBS_t = 8.506 + 0.032 RBETS_{t-1} + 0.66AR(1)$$

T-Student (0.238) (4.04) (3.11)

$R^2=0.88$; $F^*=59.95$; $D.W= 1.52$; $T^{0.05} \text{ tab } (18-3) =1.735$

بعد القيام بعملية تقدير المعادلات التي يحتوي عليها النموذج يمكن ملاحظة التأثير الذي تمارسه مختلف المداخل الجبائية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة كالأستهلاك والاستثمار، والادخار والتي هي بدورها تعد عنصرا محدد لمستوى النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل

بعد القيام بتقدير مختلف المعادلات توصلنا إلى أن مختلف المداخل الجبائية المشكلة للنظام الجبائي الجزائري تمارس تأثيرا معتبرا على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وهو ما أثبتته الدراسة الإحصائية، فمتغيرة الاستهلاك مرتبطة بالدخل المتاح للعائلات، أي الدخل بعد اقتطاع الضرائب الواقعة عليهم وهو ما يؤثر على مستوى الطلب الإستهلاكي، كما أن الاستثمار الكلي مرتبط بمستوى بالأرباح الصافية التي بحوزة المستثمرين بعد إقتطاع الضريبة على الأرباح، أما فيما يخص متغيرة الإنفاق العمومي فهي تتعلق بالمداخل الضريبية التي تحصلها الدولة والتي لا يمكن التحكم بها لأن أكثر من 60% تتوقف على أسعار البترول.

كما أن الضريبة على الدخل الإجمالي تؤثر على مداخل العائلات فهي تؤثر على دالة الإستهلاك، وكذلك الضريبة على أرباح الشركات فهي تؤثر على قدرة التمويل الذاتي للمؤسسات وبالتالي فهي تؤثر على دالة الاستثمار .

وبهذا فإن المداخل الجبائية هي متغيرة تمارس تأثيرا كبيرا على دوال الإستهلاك والإستثمار الكلية والتي هي المحدد الرئيسي للنمو الإقتصادي.

خاتمة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا إنطلاقاً من المفاهيم الأساسية للحضور الفعلي للدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا بإستعمال أدوات الاقتصاد القياسي وعليه تم الإلمام بالنقاط التالية:

حاولنا في الفصل الأول توضيح الاطار النظري للجباية وهذا من خلال التعرض لمختلف مفاهيم الضريبة مبادئها وأهدافها وكذا التنظيم التقني لها والتي تنطوي تحت النظام الضريبي الجزائري.

أما في الفصل الثاني تم التعرض النمو الاقتصادي ونظرياته من خلال مختلف المفاهيم والانواع وكذا النظريات والنماذج عبر المراحل والمدارس الاقتصادية والتي حاولت الربط بين الجباية والنمو الاقتصادي.

وفي الفصل الثالث محاولة التحديد الكمي لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي بتطبيق أدوات القياس الاقتصادي.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

حيث تم وضع أربع فرضيات في مقدمة البحث، وتم التوصل إلي:

– الفرضية الاولى التي مفادها "يعتمد النظام الضريبي الجزائري على مجموعة من القواعد والمبادئ لتطبيق مختلف الضرائب والرسوم" تأكدت صحة الفرضية وذلك لأن الضرائب والرسوم تفرض بموجب مجموعة من القوانين تحدد فيها أنواع الضرائب المفروضة على أساس قواعد ومبادئ معينة.

– الفرضية الثانية التي مفادها "من بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي السياسة الجبائية"، تأكدت صحة الفرضية، من خلال أن السياسة الجبائية تدخل ضمن السياسات الاقتصادية المتكاملة.

– الفرضية الثالث التي مفادها "يمكن إعطاء بعد كمي لظاهرتي النمو

– الاقتصادي والجباية بالنسبة للاقتصاد الجزائري"، تأكدت صحة الفرضية من خلال النموذج القياسي لأثر المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي المستخدم على الاقتصاد الجزائري.

– الفرضية الرابعة التي مفادها "المداخيل الجبائية تؤثر على مختلف العناصر المحددة للنمو الاقتصادي" وهذا ما تحقق من خلال النتائج المتحصل عليها باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الذي تبين لنا أن المداخيل الجبائية تؤثر على النمو الاقتصادي بمختلف عناصره.

– ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال مختلف المحطات التي توقف عندها موضوع بحثنا ضمن إطار الإجابة عن اشكاليته الرئيسية وكذا مختلف التساؤلات الفرعية التي تندرج تحتها فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضيات المقدمة وهذا ما تعكسه النتائج المتوصل إليها:

– النمو الحاصل للنتائج الداخلي الخام يتأثر بحجم المداخيل الجبائية خاصة في اقتصاد يعتمد على القطاع العام في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .

– هيمنة الجباية البترولية على المداخيل الجبائية وهو ما يفقد السياسة الجبائية الكثير من فعاليتها وقدرتها على التأثير على مختلف الفعاليات الاقتصادية.

– يمكن الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى معدل النمو المستهدف بواسطة السياسة الجبائية عن طريق الاعفاءات الضريبية .

– تعد المداخيل الجبائية أداة في زيادة ونمو الاقتصاد الكلي .

– المداخيل الجبائية تلعب دورا فعال ومن هنا لا يجب الاستهانة بها وإعطائها أكثر أهمية كما أنها أداة تمكن من معالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد.

– المداخيل الجبائية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار، الاستثمار، وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

من خلال كل هذه النتائج نقدم المقترحات والتوصيات التالية:

1. العمل على تنسيق السياسة الجبائية مع السياسات الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

2. مراعاة واقع الاقتصاد الجزائري عند تبني النماذج والسياسات الجاهزة.

رابعاً: آفاق البحث

- من خلال هذا البحث خلصنا إلى بعض الآفاق منها:
- محاولة إعداد نماذج لإبراز المشاكل المطروحة في النمو الاقتصادي.
 - دراسة تأثير كل شكل من أشكال الضرائب على المتغيرات الاقتصادية، الإستهلاك الإِدخار، الإستثمار.....

أولا الكتب بالعربية

1. أمل كابوس، مبادئ الاقتصاد القياسي، منشورات جامعة حلب، 1981،
2. السيد عبد المولي، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978 .
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
4. توادر ميشال، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حسن حمود، دار المريخ، الرياض، 2006.
5. جمال فروخي، نظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
6. رفعت المحجوب، المالية العامة، الجزء الثاني، دار النهضة، القاهرة، 1971.
7. روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
8. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.
9. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، جامعة الإسكندرية، الدار الجديدة للنشر، 2000.
10. شامية احمد زهير وخالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 1997.
11. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
13. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1981.
14. قحطان السيوقي، اقتصاديات المالية العامة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق، 1998.
15. ماهر محمد علثم، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1994.
16. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية.
17. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

18. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

19. نزار سعد الدين وسليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان، 2006.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

20. ادريس مفتاح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

21. بختاش راضية، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

22. بلقطة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو

الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

23. بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غي النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية.

24. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009.

25. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2001.

26. بوجرادة سهيلة، الجباية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

27. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006.

28. بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011،

29. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

30. جوادي علي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والانفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة

31. عبادة ع الرؤف، محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

32. عبد الحكيم سعيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

33. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.

34. ميدوني سيد أحمد، الإصلاح الجبائي في الجزائر ودور مصالح المراقبة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013.

ثالثا: القوانين والمناشير

35. الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

رابعا: المجالات

36. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، 2009

خامسا: الملتقيات والتقارير

37. الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، الوضعية الاقتصادية 2009.

38. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، 2001

39. الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003، الورقة الخاصة بالاقتصاد الجزائري.

40. تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

سادسا: المواقع الالكترونية

– www.ons.dz

– [www.bank of algeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz)

-تقدير المعادلة رقم 1:

Dependent Variable: CM

Method: Least Squares

Date: 05/22/15 Time: 23:03

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	816.5021	99.39692	8.214561	0.0000
RDM	0.054841	0.024409	2.246792	0.0361
M2(-1)	0.324018	0.042905	7.551938	0.0000
R-squared	0.955232	Mean dependent var		2343.304
Adjusted R-squared	0.950755	S.D. dependent var		1433.009
S.E. of regression	318.0013	Akaike info criterion		14.48310
Sum squared resid	2022497.	Schwarz criterion		14.63120
Log likelihood	-163.5556	Hannan-Quinn criter.		14.52034
F-statistic	213.3740	Durbin-Watson stat		1.676115
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 2:

Dependent Variable: FBCFM

Method: Least Squares

Date: 05/22/15 Time: 23:47

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	739.6936	89.40043	8.273938	0.0000
EPM	0.155498	0.023223	6.695888	0.0000
R-squared	0.670831	Mean dependent var		1189.897
Adjusted R-squared	0.655869	S.D. dependent var		492.0619
S.E. of regression	288.6569	Akaike info criterion		14.24801
Sum squared resid	1833102.	Schwarz criterion		14.34618
Log likelihood	-168.9761	Hannan-Quinn criter.		14.27405
F-statistic	44.83492	Durbin-Watson stat		0.360888
Prob(F-statistic)	0.000001			

Dependent Variable: FBCFM
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 23:50
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1529.197	443.8432	3.445355	0.0026
EPM	0.015790	0.046926	0.336487	0.7400
AR(1)	0.862131	0.073142	11.78716	0.0000
R-squared	0.923289	Mean dependent var		1233.658
Adjusted R-squared	0.915618	S.D. dependent var		452.8592
S.E. of regression	131.5492	Akaike info criterion		12.71775
Sum squared resid	346103.9	Schwarz criterion		12.86585
Log likelihood	-143.2541	Hannan-Quinn criter.		12.75500
F-statistic	120.3595	Durbin-Watson stat		1.806259
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 3

Dependent Variable: FBCFEN
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 23:53
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.56421	70.37238	0.363271	0.7202
FBCFEN(-1)	1.195749	0.030649	39.01437	0.0000
D(Y)	-0.034642	0.028557	-1.213050	0.2392
R-squared	0.988045	Mean dependent var		1987.622
Adjusted R-squared	0.986849	S.D. dependent var		1981.582
S.E. of regression	227.2428	Akaike info criterion		13.81102
Sum squared resid	1032786.	Schwarz criterion		13.95913
Log likelihood	-155.8268	Hannan-Quinn criter.		13.84827
F-statistic	826.4429	Durbin-Watson stat		2.999900
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 4:

Dependent Variable: G

Method: Least Squares

Date: 05/22/15 Time: 23:57

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1525.190	391.0832	3.899911	0.0009
RTA	0.333692	0.084432	3.952181	0.0008
D(Y)	-0.245920	0.190451	-1.291249	0.2113
R-squared	0.469942	Mean dependent var		2326.440
Adjusted R-squared	0.416936	S.D. dependent var		2085.659
S.E. of regression	1592.581	Akaike info criterion		17.70521
Sum squared resid	50726254	Schwarz criterion		17.85331
Log likelihood	-200.6099	Hannan-Quinn criter.		17.74246
F-statistic	8.865863	Durbin-Watson stat		1.010944
Prob(F-statistic)	0.001751			

Dependent Variable: G

Method: Least Squares

Date: 05/23/15 Time: 00:01

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	85.15083	564.0986	0.150950	0.8815
RTA	0.042261	0.016642	2.539442	0.0195
AR(1)	1.155930	0.033590	34.41307	0.0000
R-squared	0.985553	Mean dependent var		2326.440
Adjusted R-squared	0.984108	S.D. dependent var		2085.659
S.E. of regression	262.9232	Akaike info criterion		14.10271
Sum squared resid	1382572.	Schwarz criterion		14.25082
Log likelihood	-159.1811	Hannan-Quinn criter.		14.13996
F-statistic	682.1842	Durbin-Watson stat		2.189369
Prob(F-statistic)	0.000000			

تقدير المعادلة رقم 5

Dependent Variable: M
 Method: Least Squares
 Date: 05/11/15 Time: 20:33
 Sample: 1990 2011
 Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1129417.	305889.3	3.692241	0.0014
Y	-0.018886	0.087296	-0.216347	0.8309
R-squared	0.002335	Mean dependent var		1084443.
Adjusted R-squared	-0.047548	S.D. dependent var		1028363.
S.E. of regression	1052527.	Akaike info criterion		30.65779
Sum squared resid	2.22E+13	Schwarz criterion		30.75698
Log likelihood	-335.2357	Hannan-Quinn criter.		30.68116
F-statistic	0.046806	Durbin-Watson stat		0.260361
Prob(F-statistic)	0.830909			

Dependent Variable: M
 Method: Least Squares
 Date: 05/13/15 Time: 16:21
 Sample: 1990 2011
 Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2903482.	533309.4	5.444273	0.0000
TC	-14.40623	1.961975	-7.342720	0.0000
DIT	0.801121	0.545226	1.469336	0.1581
R-squared	0.808331	Mean dependent var		1084443.
Adjusted R-squared	0.788155	S.D. dependent var		1028363.
S.E. of regression	473320.6	Akaike info criterion		29.09906
Sum squared resid	4.26E+12	Schwarz criterion		29.24784
Log likelihood	-317.0896	Hannan-Quinn criter.		29.13411
F-statistic	40.06453	Durbin-Watson stat		1.248952
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 6:

Dependent Variable: X

Method: Least Squares

Date: 05/23/15 Time: 00:13

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1197.462	575.4093	2.081062	0.0493
Y	0.295169	0.126494	2.333455	0.0292
R-squared	0.198397	Mean dependent var		2246.931
Adjusted R-squared	0.161961	S.D. dependent var		1920.738
S.E. of regression	1758.330	Akaike info criterion		17.86177
Sum squared resid	68017934	Schwarz criterion		17.95994
Log likelihood	-212.3413	Hannan-Quinn criter.		17.88782
F-statistic	5.445013	Durbin-Watson stat		0.223035
Prob(F-statistic)	0.029165			

Dependent Variable: X

Method: Least Squares

Date: 05/23/15 Time: 00:14

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7026.378	1924.393	3.651217	0.0015
Y	0.084258	0.126364	0.666792	0.5122
TC	-42.64103	13.62085	-3.130572	0.0051
R-squared	0.453461	Mean dependent var		2246.931
Adjusted R-squared	0.401410	S.D. dependent var		1920.738
S.E. of regression	1486.049	Akaike info criterion		17.56210
Sum squared resid	46375144	Schwarz criterion		17.70935
Log likelihood	-207.7452	Hannan-Quinn criter.		17.60116
F-statistic	8.711807	Durbin-Watson stat		0.557039
Prob(F-statistic)	0.001758			

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 05/23/15 Time: 00:16
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments
Convergence achieved after 26 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10220.05	22709.21	0.450040	0.6575
TC	0.266907	6.809005	0.039199	0.9691
AR(1)	0.973182	0.073545	13.23250	0.0000
R-squared	0.902861	Mean dependent var		2339.307
Adjusted R-squared	0.893147	S.D. dependent var		1908.617
S.E. of regression	623.8945	Akaike info criterion		15.83095
Sum squared resid	7784888.	Schwarz criterion		15.97906
Log likelihood	-179.0559	Hannan-Quinn criter.		15.86820
F-statistic	92.94561	Durbin-Watson stat		2.323523
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 7

Dependent Variable: SALBSP
Method: Least Squares
Date: 05/12/15 Time: 20:37
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5134.545	3386.038	1.516388	0.1459
Y	0.000740	0.000799	0.926737	0.3657
RPET	0.003507	0.000889	3.943312	0.0009
R-squared	0.509327	Mean dependent var		16942.50
Adjusted R-squared	0.457677	S.D. dependent var		12612.64
S.E. of regression	9288.273	Akaike info criterion		21.23702
Sum squared resid	1.64E+09	Schwarz criterion		21.38580
Log likelihood	-230.6072	Hannan-Quinn criter.		21.27206
F-statistic	9.861151	Durbin-Watson stat		2.154007
Prob(F-statistic)	0.001155			

تقدير المعادلة رقم 8:

Dependent Variable: SALBA

Method: Least Squares

Date: 05/23/15 Time: 00:44

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.53177	56.48405	0.540538	0.5948
SALBA(-1)	1.147906	0.050142	22.89311	0.0000
D(SALBSP)	-0.079696	0.208860	-0.381579	0.7068
R-squared	0.965928	Mean dependent var		805.9522
Adjusted R-squared	0.962521	S.D. dependent var		786.1038
S.E. of regression	152.1855	Akaike info criterion		13.00918
Sum squared resid	463208.2	Schwarz criterion		13.15729
Log likelihood	-146.6056	Hannan-Quinn criter.		13.04643
F-statistic	283.4987	Durbin-Watson stat		1.846454
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 9:

Dependent Variable: RPET

Method: Least Squares

Date: 05/24/15 Time: 00:22

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	988.3365	335.2080	2.948427	0.0079
FE	0.278903	0.043032	6.481327	0.0000
D(Y)	0.164444	0.124098	1.325112	0.2001
R-squared	0.679031	Mean dependent var		2690.710
Adjusted R-squared	0.646935	S.D. dependent var		1674.915
S.E. of regression	995.2228	Akaike info criterion		16.76492
Sum squared resid	19809367	Schwarz criterion		16.91303
Log likelihood	-189.7966	Hannan-Quinn criter.		16.80217
F-statistic	21.15570	Durbin-Watson stat		0.743520
Prob(F-statistic)	0.000012			

Dependent Variable: RPET
Method: Least Squares
Date: 05/24/15 Time: 00:32
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6020.560	5407.610	1.113349	0.2788
FE	0.008765	0.043778	0.200204	0.8433
AR(1)	0.944793	0.072387	13.05202	0.0000
R-squared	0.907147	Mean dependent var	2690.710	
Adjusted R-squared	0.897861	S.D. dependent var	1674.915	
S.E. of regression	535.2885	Akaike info criterion	15.52460	
Sum squared resid	5730675.	Schwarz criterion	15.67270	
Log likelihood	-175.5329	Hannan-Quinn criter.	15.56185	
F-statistic	97.69669	Durbin-Watson stat	2.157210	
Prob(F-statistic)	0.000000			

تقدير المعادلة رقم 10

Dependent Variable: EPE
Method: Least Squares
Date: 05/23/15 Time: 00:58
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-761.3208	350.5819	-2.171592	0.0409
RPET	1.413594	0.113676	12.43533	0.0000
R-squared	0.875451	Mean dependent var	2895.234	
Adjusted R-squared	0.869790	S.D. dependent var	2591.798	
S.E. of regression	935.2412	Akaike info criterion	16.59914	
Sum squared resid	19242876	Schwarz criterion	16.69731	
Log likelihood	-197.1897	Hannan-Quinn criter.	16.62519	
F-statistic	154.6374	Durbin-Watson stat	0.822994	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: EPE

Method: Least Squares

Date: 05/23/15 Time: 01:01

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Convergence achieved after 32 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	89596.33	1788584.	0.050093	0.9605
RPET	0.242775	0.255997	0.948348	0.3543
AR(1)	0.996863	0.064145	15.54087	0.0000
R-squared	0.947583	Mean dependent var		3014.566
Adjusted R-squared	0.942342	S.D. dependent var		2581.754
S.E. of regression	619.9348	Akaike info criterion		15.81821
Sum squared resid	7686384.	Schwarz criterion		15.96632
Log likelihood	-178.9095	Hannan-Quinn criter.		15.85546
F-statistic	180.7789	Durbin-Watson stat		2.371993
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 11 -

Dependent Variable: RPM

Method: Least Squares

Date: 05/12/15 Time: 23:20

Sample (adjusted): 1991 2011

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	242609.8	114863.9	2.112150	0.0481
FBCFM(-1)	1.299691	0.264605	4.911817	0.0001
R-squared	0.559430	Mean dependent var		631954.6
Adjusted R-squared	0.536242	S.D. dependent var		559393.7
S.E. of regression	380945.9	Akaike info criterion		28.62910
Sum squared resid	2.76E+12	Schwarz criterion		28.72857
Log likelihood	-298.6055	Hannan-Quinn criter.		28.65068
F-statistic	24.12594	Durbin-Watson stat		0.668633
Prob(F-statistic)	0.000097			

تقدير المعادلة رقم 15:

Dependent Variable: IRG

Method: Least Squares

Date: 05/23/15 Time: 01:10

Sample (adjusted): 1992 2013

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-255.4722	103.1891	-2.475767	0.0224
RTIM(-1)	2.165467	0.135734	15.95371	0.0000
R-squared	0.927146	Mean dependent var		1161.855
Adjusted R-squared	0.923503	S.D. dependent var		890.1962
S.E. of regression	246.2111	Akaike info criterion		13.93676
Sum squared resid	1212398.	Schwarz criterion		14.03595
Log likelihood	-151.3044	Hannan-Quinn criter.		13.96013
F-statistic	254.5210	Durbin-Watson stat		1.186588
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: IRG

Method: Least Squares

Date: 05/23/15 Time: 01:14

Sample (adjusted): 1993 2013

Included observations: 21 after adjustments

Convergence achieved after 4 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-277.1919	174.7084	-1.586598	0.1300
RTIM(-1)	2.173107	0.213835	10.16253	0.0000
AR(1)	0.392896	0.215294	1.824929	0.0847
R-squared	0.937065	Mean dependent var		1205.255
Adjusted R-squared	0.930072	S.D. dependent var		888.0101
S.E. of regression	234.8243	Akaike info criterion		13.88712
Sum squared resid	992563.9	Schwarz criterion		14.03633
Log likelihood	-142.8147	Hannan-Quinn criter.		13.91950
F-statistic	134.0045	Durbin-Watson stat		1.873201
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تقدير المعادلة رقم 16:

Dependent Variable: IBS

Method: Least Squares

Date: 05/13/15 Time: 00:15

Sample (adjusted): 1993 2011

Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.90078	13.51284	1.546735	0.1403
RPET(-1)	0.034901	0.003830	9.111569	0.0000
R-squared	0.830035	Mean dependent var		79.51053
Adjusted R-squared	0.820037	S.D. dependent var		80.35092
S.E. of regression	34.08648	Akaike info criterion		9.994980
Sum squared resid	19752.10	Schwarz criterion		10.09439
Log likelihood	-92.95231	Hannan-Quinn criter.		10.01180
F-statistic	83.02069	Durbin-Watson stat		0.763180
Prob(F-statistic)	0.000000			

السنوات	SALBA	SALBM	RTA	IDA	TCA	M2
1990	73,9	106,1	147,3	216	245	343,005
1991	103,3	152,2	244,2	225	308	415,27
1992	149,4	191,9	302,644	278,07	399,82	515,902
1993	178,1	234,4	300,687	352,1	453,17	627,427
1994	206,2	263,7	398,35	443,99	618,09	723,514
1995	255	313,8	578,14	577,53	805,77	799,562
1996	303,9	363,3	786,6	657,43	125,063	915,058
1997	331,1	391	278,778	818,44	146,635	1081,518
1998	364,5	430,1	708,384	881	153,539	1592,461
1999	392,6	455	874,888	721,93	148,23	1789,35
2000	404,9	479,7	1522,739	820,22	163,45	2022,5
2001	453,4	517,2	1354,627	984,79	178,79	2473,5
2002	489,1	559,8	1425,8	1122,34	222,62	2901,5
2003	543,1	594,8	1809,9	1279,15	233,09	3299,5
2004	598	680,5	2066,11	1479,83	273,265	3644,3
2005	634,1	729,9	2908,308	1681,44	312,083	4070,4
2006	684	816,1	3434,884	2412,24	335,321	4933,7
2007	810,7	911,2	3478,6	2580,79	346,648	5994,6
2008	1098,4	104	2680,689	3315,47	426,839	9655,9
2009	1229,5	113,1	3073,612	4621,34	470,486	7173,1
2010	1627,5	1290,1	2799,644	5616,82	494,423	8280,7
2011	2414,3	1403,1	2978,298	6538,83	522,606	9929,2
2012	2520,7	1530,1	1 908,60	6670,9	550,707	11 015,00
2013	2745,1	1740,2	20 185,00	6710,1	615,044	11 941,00

Y	EPM	RDM	CM	G	M
472,805	150,599	543,473	313,621	136,5	870,18
752,592	315,499	812,21	419,03	212,1	139,241
918,623	337,599	1023,283	548,321	420,131	188,547
1005,31	323,399	1107,132	649,145	476,627	205,035
1274,944	396,099	1407,803	837,463	566,329	340,142
1743,631	559,499	1877,457	1114,808	759,617	513,193
2256,712	809,4	2346,682	1335,214	724,609	498,326
2243,462	890,99	2570,235	1430,343	845,196	501,579
2444,37	770,2	2590,658	1556,726	875,739	552,358
2825,227	1023,9	2919,214	1670,714	961,682	610,673
3698,683	1849,199	3755,594	1714,188	1178,122	690,425
3754,87	1754,822	3925,43	1847,731	1320,28	764,862
4023,413	1833,001	4184,666	1989,324	1550,646	957,039
4700,04	2348,499	4906,801	2126,3	1639,265	1047,441
5545,851	2931,195	5730,157	2371,024	1888,93	1314,399
6930,153	4143,075	6987,34	2553,03	2052,037	1493,644
7837,002	4851,188	7859,227	2695,579	2453,014	1558,54
8567,945	5300,063	8867,483	2936,819	3108,669	1916,829
10002,34	6251,907	1056,697	3333,285	4191,053	2572,033
8809,62	4614,74	9427,358	3743,918	4246,334	2854,805
1044,73	5810,239	11507,86	4115,566	4466,94	3011,807
1210,95	6963,204	19783,69	4552,709	5731,407	3442,501
1 611,50	7 611,50	18 633,46	4 776,31	6 747,70	NA
1 656,90	7 645,80	19 588,52	5 578,46	7 091,70	NA

X	IBS	IRG	TIC	FBCFEN	FBCFM
122,279	NA	NA	NA	141,87	183,40
233,589	NA	NA	NA	215,78	509,55
249,01	50,085	250,46	80,078	277,73	418,37
239,552	101,5	300,16	100,6	321,34	120,68
324,338	150	354,2	110,28	407,45	603,96
498,451	201	401,8	160,89	541,82	912,05
740,811	231,9	447,6	190,86	639,47	951,94
791,767	311,5	506,3	200,77	631,19	933,93
588,875	327,5	589,1	220,69	728,54	452,01
840,516	299,4	492,3	240,1	789,98	601,58
1657,215	321,9	500,3	250	852,28	119,03
1480,335	363,9	627,4	257	964,62	169,14
1501,191	428,7	707,6	325	1 113,09	275,07
1902,053	456,5	797,9	320,6	1 261,64	328,45
2337,447	490,3	960,8	300	1 479,02	568,51
3421,548	626,4	1056	338	1 699,14	702,21
3979	1183,2	1218,4	344	1 994,57	608,72
4214,163	974	1586	347	2 421,24	775,45
5095,019	1335	1939	374	3 223,43	929,74
3347,336	2290,3	2289,5	353	3 814,19	864,35
4333,587	2555	2976	367	4 309,22	555,56
5374,131	2459	2351	431	4 617,02	494,24
5 548,33	2 506,00	2 402,00	454,00	6 244,33	499,24
5 105,80	2 620,00	2 807,00	462,00	7 168,22	563,84

RPETS	RTIM	SALBSP	RPM	RNET	RPET
231,5594	106,0998	106,30	739,43	698,44	194,66
298,1637	152,2337	152,2	1 032,42	316,74	425,28
493,9549	191,9201	191,9	1 493,38	561,72	497,34
487,4172	234,3764	234,4	1 781,42	503,24	442,05
633,6849	263,687	263,7	2 062,15	319,02	625,35
918,4903	313,7422	313,7	2 550,16	857,82	1 088,57
1221,9784	363,2911	590,9	3 039,49	119,47	1 274,74
1354,5221	391,0212	1 180,00	3 310,44	140,30	1 442,76
1318,6861	430,058	1678,1	3 645,01	229,42	1 407,16
1574,7626	454,996	1950,7	3 925,53	283,73	1 675,97
2214,8106	479,7003	2025,4	4 049,17	262,93	2 126,23
2209,6424	517,15	2103,7	4 534,65	307,86	1 874,28
2324,6253	559,7741	2168,5	4 891,48	365,75	2 325,28
2841,0714	594,7857	2247	5 431,19	255,41	2 595,99
3389,3997	680,5234	2476	5 979,93	293,93	3 313,50
4437,9179	729,8557	2824,8	6 340,71	324,67	4 794,62
5177,0127	816,0703	3158,4	6 840,38	408,98	5 048,17
5614,1439	911,1843	3205,1	8 107,49	420,09	3 943,34
6483,1773	1040,0123	3378,9	1 098,54	415,01	4 290,29
5364,3744	1130,9732	3743,9	1 229,49	400,96	4 524,08
6603,8252	1290,1384	3991	1 627,46	441,93	3 712,06
7821,2913	1403,5496	4252,6	2 414,25	551,30	4 727,71
NA	1 450,26	4 656,00	2 580,75	560,98	NA
NA	1 530,37	4 845,00	2 790,39	570,11	NA

RBEI	FE	TVA	Tc
179,1655	554,39	245,00	218,40
318,75	862,13	308,00	130,32
328,75	1 074,70	437,00	133,74
335,54	1 189,72	502,00	160,56
427,20	1 487,40	706,00	138,62
563,97	2 004,99	1 003,60	116,17
813,91	2 570,03	1 246,30	118,50
873,26	2 780,17	1 437,70	127,89
786,81	2 830,49	1 514,30	134,16
988,84	3 238,20	1 460,20	124,01
1 170,43	4 123,51	1 815,00	117,93
2 307,86	4 227,11	1 992,20	121,83
1 276,26	4 522,77	2 491,40	113,09
1 403,05	5 252,32	2 600,70	101,83
1 962,53	6 149,12	3 073,40	102,19
2 115,10	7 561,98	3 501,30	97,79
2 232,09	8 514,84	3 766,80	97,62
2 491,90	9 366,57	3 993,20	96,38
2 584,22	1 107,71	4 890,40	100,64
2 964,06	10 006,84	5 455,90	99,52
3 135,27	12 034,40	5 658,20	100,00
3 882,40	14 481,01	5 961,70	99,43
3 925,47	15 401,20	6 502,30	104,79
3 950,80	18 902,60	6 704,60	103,26

المخلص:

إن التصور الحديث للضريبة يضيف عليها بالإضافة إلى البعد المالي بعدا اقتصاديا واجتماعيا يجعل منها أداة تؤثر على السلوك الاستهلاكي والادخاري للعائلات، كما يمكن استخدامها من أجل الرفع من تنافسية المؤسسات الوطنية، ضف إلى ذلك يمكنها تصحيح إخفاقات السوق الناتجة عن نقص تخصيص الموارد وسوء في توزيع المداخل ، ومن هنا وجب على الدولة الاهتمام بسياستها الضريبية وجعلها أداة تمكن من رسم خطط التنمية الوطنية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه.

تتبع أهمية كل من المداخل الجبائية والنمو الإقتصادي بإعتبار هذا الأخير دليل على تطور المجتمعات ورقبها وتعتبر المداخل الجبائية من العناصر المكونة للإيرادات العامة للدولة بحيث كلما كانت الإيرادات أكبر كلما كان مستوى النفقات أحسن والذين يعتبروا في الأخير ضمن سياسة إقتصادية متكاملة.

الكلمات المفتاحية: الجباية، النمو الاقتصادي، السياسة الجبائية .

Résumé:

La perception de l'impôt moderne lui donne en plus de la dimension financière de la dimension économique et sociale, il est un outil affecte la consommation et de comportement d'épargne des familles, peut également être utilisé afin d'augmenter la compétitivité des institutions nationales, Ajouter à qui peut corriger le marché résultant d'un manque d'allocation des ressources et les pauvres dans les échecs de distribution des revenus et ici se déclarer intérêt et la politique fiscale et en faire un outil capable de dessiner des plans nationaux de développement en vue de revitaliser l'économie nationale et d'augmenter les taux de croissance

L'importance de chacun de l'impôt sur le revenu et la croissance économique compte tenu de cette nouvelle preuve de l'évolution des sociétés et de l'avancement et impôt sur le revenu est considéré comme un élément des recettes publiques pour les éléments d'état de sorte que chaque fois que plus le niveau de dépenses des revenus et qui sont considérés comme les meilleurs dans la dernière partie d'une politique économique intégrée

Mots-clés: la collecte, la croissance économique, la politique budgétaire.

مقدمة

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي
للجباية

لفصل

الثاني

النمو الاقتصادي

ونظرياته

الفصل الثالث
دراسة قياسية
لأثر المد اءيل
الجبائية على
النمو الاقصادي

قائمة

المر اجع

الملاحق

خاتمة